ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

بيـــــان
الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1447/1446هـ (2025م)

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

الفهرس

مقدمة	03
الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية	04
القسم الأول: **التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2025م والمدى المتوسط:**	**08**
أ. تطورات الاقتصاد العالمي.	09
ب. تطورات الاقتصاد المحلي.	15
القسم الثاني: **تطورات وتقديرات المالية العامة لعام 2025م والمدى المتوسط:**	**30**
أ. تطورات أداء المالية العامة في العام 2024م.	31
ب. ميزانية عام 2025م وتقديرات المدى المتوسط.	40
ج. النفقات في ميزانية عام 2025م على مستوى القطاعات.	47
د. السياسات المالية والممكنات الاقتصادية لعام 2025م والمدى المتوسط.	78
القسم الثالث: **أبرز المخاطر على المالية العامة لعام 2025م والمدى المتوسط.**	**88**

مقدمــة

تُصدر وزارة الماليـة بيـان الميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المالـي 2025م، الـذي يسـتعرض تفاصيـل الميزانيـة المعتمـدة علـى جانبـي الإيـرادات والنفقـات حسـب التصنيف الاقتصادي، وبحسب القطاعات وأهم المشاريع والبرامج، كما يستعرض البيـان مسـتويات عجـز أو فائـض الميزانيـة والديـن العـام، وأبـرز التطـورات الماليـة والاقتصاديـة لعـام 2024م، والإطـار المالـي والآفـاق المسـتقبلية للاقتصـاد وأهـم التوجهـات الإسـتراتيجية، وأبـرز المخاطـر علـى الماليـة العامـة لعـام 2025م والمـدى المتوسـط.

ويعكـس البيـان اسـتمرار نهـج وزارة الماليـة فـي تعزيـز مسـتوى الإفصـاح المالـي والشـفافية، والتـي تعـد إحـدى الركائـز فـي عمليـة تطويـر إعـداد الميزانيـة العامـة للدولـة وتنفيذهـا، مـع رفـع كفـاءة إدارة الماليـة العامـة، ويتبـع تبويـب البيانـات الماليـة الـواردة فـي هـذه الوثيقـة دليـل إحصـاءات ماليـة الحكومـة (GFSM 2014) الصـادر مـن صنـدوق النقـد الدولـي وهـو تصنيـف عالمـي موحـد، ووفـق الأسـاس النقـدي.

الملخص التنفيذي
للإطار المالي والاقتصادي للميزانية

يستمر اقتصاد المملكة العربية السعودية في تحقيق تقدم ملحوظ على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي ترتكز على تنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية شاملة، وتسعى حكومة المملكة إلى دعم تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية، مع تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في مختلف القطاعات، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي الموجّه مع الحفاظ على الاستدامة المالية، ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد السعودي في تحقيق نمو مستدام، لا سيما في الأنشطة غير النفطية على المديين المتوسط والطويل، وذلك بفضل تنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم نمو القطاعات الواعدة.

وقد أسهمت الإصلاحات الهيكلية والمالية في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة على مواجهة التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي؛ إذ سجل الاقتصاد السعودي أداءً إيجابياً انعكس على نمو الأنشطة غير النفطية، والتي أسهمت في خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، كما أسهمت في احتواء معدلات التضخم مقارنة بالمعدلات العالمية، فيما تستمر الحكومة في العمل على تطوير سياسات المالية العامة بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية.

وأكدت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق رؤية السعودية 2030، والتي بدأت تحقق مستهدفاتها واحدةً تلو الأخرى، معلنةً بذلك مواصلة دعم النمو الاقتصادي وتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية والاستمرار في دعم برامج رؤية السعودية 2030 والمشاريع الكبرى.

وقد أظهرت البيانات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1] منذ بداية العام 2024م حتى نهاية الربع الثالث نموًا طفيفًا بنسبة 0.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى تراجع الأنشطة النفطية بمعدل 6.8% خلال الفترة نفسها، نظرًا لاستمرار التزام المملكة باتفاقية "أوبك+" للخفض التطوعي في إنتاج النفط.

[1] بيانات النصف الأول فعلية بينما الربع الثالث حسب التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء.

وكان للأنشطة غير النفطية دورًا كبيرًا في تخفيف أثر انخفاض الأنشطة النفطية؛ إذ سجلت ارتفاعًا بمعدل 4.2% منذ بداية العام 2024م وحتى الربع الثالث، الأمر الذي يعكس نجاح التنوع الاقتصادي ليصبح الاقتصاد السعودي أقل اعتماديةً على أداء القطاع النفطي.

وتشير التقديرات الأولية لعام 2024م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 0.8%، مدفوعًا بارتفاع الأنشطة غير النفطية، إذ من المتوقع أن تسجل نموًا بمعدل 3.7%، نتيجة لاستمرار المبادرات والإصلاحات الهادفة لتمكين القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. كما تشير التوقعات الأولية لعام 2024م إلى ارتفاع متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك حوالي 1.7%، حيث حافظت المملكة على مستويات تضخم منخفضة نسبيًا مقارنةً بالتضخم العالمي.

كما تشير التقديرات الأولية لعام 2025م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6% مدعومًا بالنمو في الأنشطة غير النفطية، وذلك من خلال زيادة إسهام القطاع الخاص وتمكينه ليحقق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2025م واستمرار الجهود المبذولة لتعزيز التنوع الاقتصادي، إضافة إلى استمرار تطوير سوق العمل وخلق فرص وظيفية جديدة ومستدامة، مع الاستمرار في تطوير بيئة الأعمال وتشريعاتها وأنظمتها بهدف جذب الاستثمارات للقطاع الخاص وتحقيق أهداف التحول الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030.

أما فيما يخص تطورات أداء المالية العامة في عام 2024م، فمن المتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** حوالي 1,230 مليار ريال بارتفاع نسبته 4.9% مقارنة بالمقدر في الميزانية المعتمدة؛ مدعومًا بزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، نتيجة للتحسن والنمو في الأنشطة غير النفطية، وجهود المملكة المبذولة من خلال اتفاقية "أوبك+" الداعمة لاستقرار أسواق البترول.

كما يُتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** في عام 2025م حوالي 1,184 مليار ريال وصولًا إلى 1,289 مليار ريال في عام 2027م، وتتسم هذه التوقعات بالتحفظ نتيجة للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الميزانية؛ تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

وفي ظل سعي الحكومة إلى توجيه الإنفاق لتنفيذ المشاريع التي تسهم في تسريع تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي مع ضمان المحافظة على الاستدامة المالية وتعزيز نمو الاقتصاد السعودي، وذلك في إطار التخطيط المالي طويل المدى وضمن الحيّز المالي المتاح، من المتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** لعام 2024م حوالي 1,345 مليار ريال مرتفعًا بنسبة 7.5% عن المقدر في الميزانية المعتمدة؛ ويأتي ذلك في سياق استكمال الجهود المبذولة لتنفيذ المبادرات التحولية والمشاريع الإستراتيجية بهدف تحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات بمختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، مع التركيز على دعم النمو الاقتصادي، ومواصلة تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة بما يسهم في رفع جودة الحياة في المملكة، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وتحفيز البيئة الاستثمارية لتحقيق المستهدفات، وعليه فمن المقدر أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام 2025م نحو 1,285 مليار ريال. وأن يصل إلى نحو 1,429 مليار ريال في العام 2027م.

وتشير التقديرات المحدثة لميزانية العام 2024م إلى تسجيل **عجز** في الميزانية بنحو 115 مليار ريال (ما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المقدر أن يبلغ **عجز** الميزانية في العام 2025م نحو 101 مليار ريال (ما نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع توقعات استمرار تسجيل عجز في الميزانية عند مستويات مقاربة على المدى المتوسط، نتيجة تبني الحكومة سياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي.

تلبيةً للاحتياجات التمويلية، ووفقًا لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة؛ من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية لتمويل العجز المتوقع في الميزانية وسداد أصل الدين المستحق خلال العام 2024م وعلى المدى المتوسط، والاستفادة من الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق؛ لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وللاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وبذلك يتوقع أن يبلغ إجمالي **رصيد الدين العام** حوالي 1,199 مليار ريال في عام 2024م (ما يعادل 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي)،

ومـن المقـدر أن يبلـغ **رصيـد الديـن العـام** فـي العـام 2025م نحـو 1,300 مليـار ريـال (مـا يعـادل 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي).

وتهـدف الميزانيـة للعـام 2025م إلـى الاسـتمرار بالمحافظـة علـى المركـز المالـي للمملكـة وتحقيـق الاسـتدامة الماليـة مـن خـلال الحفـاظ علـى مسـتويات مسـتدامة مـن الديـن العـام ومسـتويات معتبـرة من الاحتياطيات الحكومية؛ لتعزيز قـدرة المملكـة علـى التعامـل مـع الصدمـات الخارجيـة، إذ يُتوقـع أن يسـتمر الحفـاظ علـى **رصيـد الاحتياطيـات الحكوميـة** لـدى البنـك المركـزي السـعودي (سـاما) بنهايـة العـام 2025م عنـد المسـتوى نفسـه لعـام 2024م، حيـث سـيبلغ حوالـي 390 مليـار ريـال.

وفـي ظـل التطـورات العالميـة والمحليـة وللتعامـل مـع مختلـف التحديـات الاقتصاديـة وحالـة عـدم اليقيـن؛ نتيجـة للتوتـرات الجيوسياسـية وتقلبـات أسـواق البتـرول، أُعـدت ثلاثـة سـيناريوهات للإيـرادات العامـة للدولـة للعـام 2025م، والتـي شـملت علـى السـيناريو الأساسـي - وهـو المعتمـد فـي الميزانيـة - بالإضافـة إلـى سـيناريوهات تأخـذ بالاعتبـار تحقيـق إيـرادات بمسـتويين أعلـى وأقـل مـن السـيناريو الأساسـي.

ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

01

التطـــورات والآفاق الاقتصادية

لعام 2025م والمدى المتوسـط

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

القسم الأول:
التطـورات والآفاق الاقتصادية
لعام 2025م والمدى المتوسط

أ . تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحسنًا بالرغم من استمرار الصراعات الجيوسياسية المتصاعدة التي يمكن أن تخلق تحديات جديدة تواجه الاقتصاد العالمي على المدى القريب. حيث أن الخلافات القائمة بين الاقتصادات الكبرى والاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط خاصةً في مجال التجارة تشكل عبئًا حقيقيًا على الاقتصاد العالمي وذلك لخلقه حالةً من عدم اليقين. بالإضافة إلى أن تشديد السياسة النقدية مازال مستمرًا من قبل معظم البنوك المركزية، وخاصة في الدول المتقدمة بهدف احتواء معدلات التضخم التي وصلت إلى مستويات مرتفعة في العديد من دول العالم وسط الارتفاع في مستويات الدين العالمي وتكاليفه. كما أن قرارات الخفض في أسعار الفائدة من الممكن أن تعزز التعافي الذي يشهده الاقتصاد العالمي. حيث خفض الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة مرتين على التوالي، التخفيض الأول بواقع 50 نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام 2024م والتخفيض الثاني خلال نوفمبر 2024م وذلك بواقع 25 نقطة أساس.

وأشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2024م إلى توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2024م و2025م عند 3.2%، واستمرت توقعات النمو دون تغيير تقريبًا عن تقارير شهري يوليو وأبريل 2024م، كما تشير التوقعات إلى تباطؤ معدلات التضخم العالمي لعام 2025م مع استمرار حالة عدم يقين في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والتجارية، وأشارت توقعات الصندوق إلى تراجع التضخم ما بين عامي 2024م و 2025م، حيث يتوقع أن يسجل عالميًا تراجعًا من 5.8% إلى 4.3%، وفي الدول المتقدمة من 2.6% إلى 2.0%، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من 7.9% إلى 5.9%.

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتضخم

العام	2023	2024 توقعات	2025 توقعات
الاقتصاد العالمي	**%3.3**	**%3.2**	**%3.2**
اقتصادات الدول المتقدمة	%1.7	%1.8	%1.8
الولايات المتحدة الامريكية	%2.9	%2.8	%2.2
منطقة اليورو	%0.4	%0.8	%1.2
اليابان	%1.7	%0.3	%1.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية	%4.4	%4.2	%4.2
الصين	%5.2	%4.8	%4.5
الهند	%8.2	%7.0	%6.5
المملكة العربية السعودية	**%0.8-**	**%1.5**	**%4.6**
التضخم			
التضخم العالمي	**%6.7**	**%5.8**	**%4.3**
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	%4.6	%2.6	%2.0
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	%8.1	%7.9	%5.9

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2024م

مؤشر مديري المشتريات عالميًا

يعد مؤشر مديري المشتريات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتابع حركة القطاع الخاص غير النفطي عالميًا، وقد أثرت حالة عدم الاستقرار في الأسواق العالمية بشكل كبير على الإنتاج الصناعي حول العالم، ورغم ذلك شهد المؤشر تحسنًا طفيفًا في حدود المستوى المحايد (50 نقطة) في كثير من الدول خلال عام 2024م، وتشير القراءات إلى أن المملكة العربية السعودية سجّلت 56.0 نقطة في أداء المؤشر منذ بداية عام 2024م وحتى شهر أكتوبر من العام نفسه متصدّرة بذلك الدول الموضحة في الرسم البياني أدناه ومن ضمنها دول الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية، والتي تشهد تذبذبًا في نمو اقتصاداتها، مما يعكس التسارع المستمر في نمو القطاع الخاص غير النفطي بالمملكة، وقوة اقتصادها في ظل رؤية السعودية 2030، وجهودها لدعم وتمكين القطاع الخاص، وذلك عبر رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع وكفاءتها ورقمنتها.

مؤشر مديري المشتريات

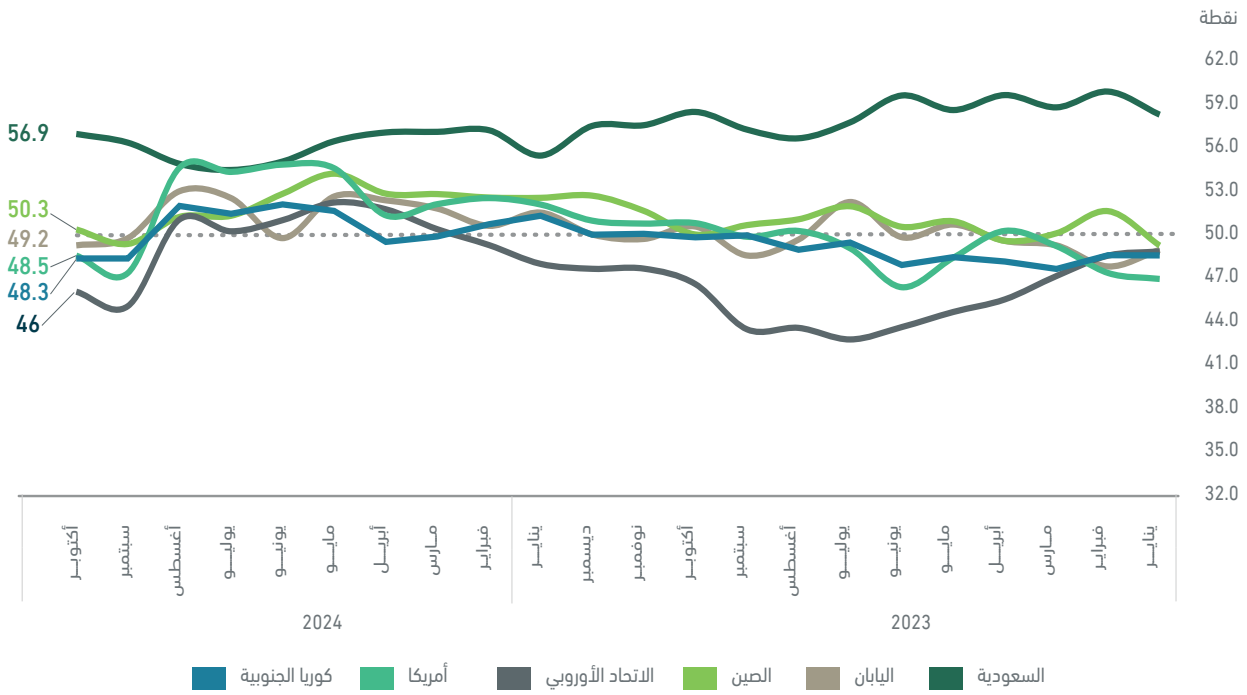

المصدر: S&P Global-Riyad Bank

أسواق البترول

سجل متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية العام 2024م وحتى نهاية شهر سبتمبر انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.3%؛ ليسجل حوالي 81.8 دولار للبرميل مقابل 82.1 دولار للبرميل للفترة نفسها من العام السابق. فيما شهدت أسعار العقود الآجلة لخام برنت انخفاضًا خلال شهر سبتمبر 2024م، لتصل إلى حوالي 73 دولار للبرميل كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. ويعزى تراجع متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت خلال العام 2024م مقارنة بالعام السابق إلى استمرار معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة بسبب استمرار جهود البنوك المركزية لمكافحة التضخم مما أثر على توقعات النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي نمو الطلب العالمي على البترول.

متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت

(دولار للبرميل)

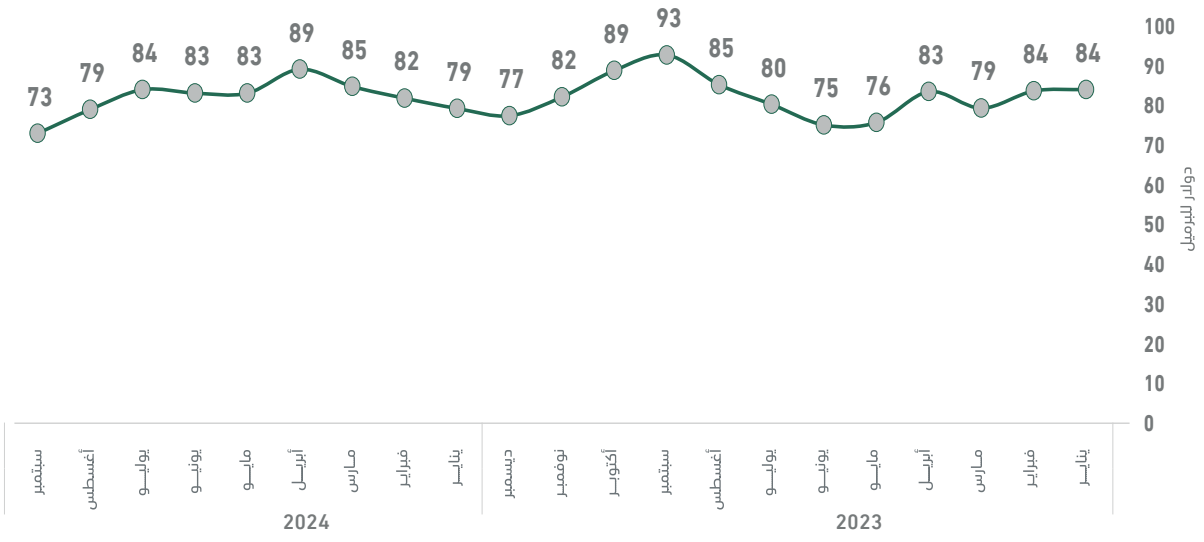

المصدر: رويتـــرز

أما متوسط إمدادات المملكة من البترول، فقد استقرت عند مستوى 9.0 مليون برميل يوميًا منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر سبتمبر، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. وهذا يمثل انخفاضًا قدره 0.9 مليون برميل يوميًا مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق.

يُعزى هذا التراجع إلى الخفض التطوعي الذي تقوم به المملكة، والجهود المبذولة من خلال اتفاقية "أوبك+" لدعم استقرار الأسواق بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين.

متوسط إمدادات المملكة البترولية

(مليون برميل يوميًا)

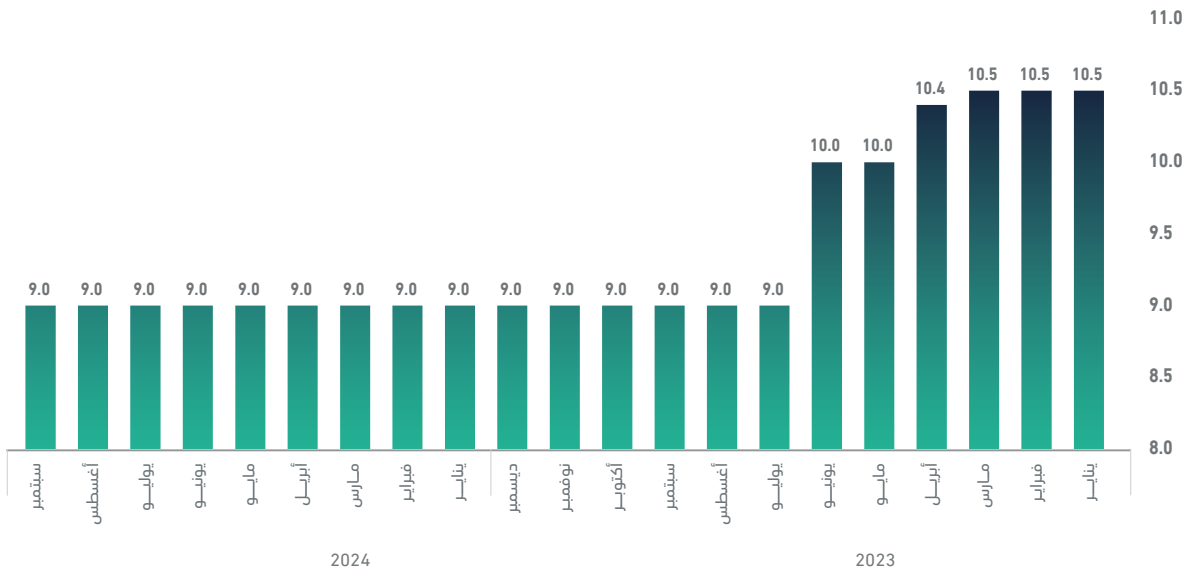

المصدر: جودي

وحسب التقرير الشهري لأسواق البترول الصادر عن منظمة أوبك في أكتوبر 2024م، فمن المتوقع أن يسجل الطلب العالمي على البترول لعام 2024م نموًا بنحو 1.9% وبمقدار 1.9 مليون برميل يوميًا مقارنة بالعام السابق ليصل المتوسط إلى 104 مليون برميل يوميًا، مدفوعًا بشكل رئيس من الصين والهند ودول آسيا الأخرى والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. مدعومًا بنمو الطلب في قطاعات النقل والصناعة والبناء والزراعة.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

تم اختيار المملكة العربية السعودية رئيسًا للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي ممثلة بمعالي وزير المالية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار المملكة لهذا المنصب.

وأشارت اللجنة إلى تحسن نشاط الاقتصاد العالمي، الذي أثبت مرونته من خلال استقرار معدلات النمو الاقتصادي واعتدال معدل التضخم. وبالرغم من ذلك، لا تزال حالة عدم اليقين كبيرة، فقد زادت بعض مخاطر التطورات السلبية في فرض عبء ثقيل على الاقتصاد العالمي، والذي من المتوقع أن يؤثر على مستوى النمو على المدى المتوسط، فضلاً عن بلوغ الدين العام العالمي مستويات قياسية مرتفعة.

علاوةً على ذلك، أشارت اللجنة أنها ستكثف جهودها الإصلاحية لنقل الاقتصاد العالمي من مساره الحالي بسلاسة والمتمثل بمعدلات نمو منخفضة ومعدلات دين مرتفعة ومعالجة التحديات الأخرى على المدى المتوسط. كما حثّت اللجنة على أهمية الضبط المالي لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين وإعادة بناء هوامش الأمان المالي، أخذًا بالاعتبار أن يكون الضبط المالي مدعومًا بخطط على المدى المتوسط ذات مصداقية وأطر مؤسسية تساهم في حماية الدول الأكثر عرضة للخطر وتعزز الاستثمارات العامة والخاصة الداعمة للنمو الاقتصادي.

وأكّدت اللجنة التزامها بالتعاون الدولي لتحسين قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف والازدهار، مع ضمان فاعلية النظام النقدي الدولي. وكذلك مواصلة دعم الدول في تنفيذ الإصلاحات والتصدي لمخاطر الديون وتحديات السيولة، كما رحّبت بالتقدم المحرز في معالجة الديون بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين والتزامها بمعالجة نقاط الضعف العالمية في مجال الديون بطريقة فعّالة وشاملة، بما في ذلك تكثيف تنفيذ الإطار المشترك على نحو سريع وواضح ومنظم وتعزيز شفافية الديون.

ب . تطورات الاقتصاد المحلي

القطاع الحقيقي

شهد الاقتصاد السعودي تطورات إيجابية ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، مع استمرار الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز نمو القطاع غير النفطي، وانعكست هذه التغيرات إيجابًا على سوق العمل، مما ساهم في خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها تاريخيًا، مع ارتفاع معدلات التوظيف، والتي ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع متوسط دخل الأسر ونمو الاستهلاك الخاص، إضافة إلى تسريع خطط التحول الاقتصادي من خلال توسيع خيارات الاستثمار وتعظيم دور القطاع الخاص.

وحققت **الأنشطة غير النفطية** في عام 2023م نموًا إيجابيًا بنحو 4.4%، وهو ما يعكس كفاءة الجهود المستمرة لتعزيز نمو الأنشطة غير النفطية، وقد استمر هذا الزخم منذ بداية العام 2024م حتى الربع الثالث من العام نفسه، إذ شكلت الأنشطة غير النفطية حوالي 52% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بمساهمة بنحو 47% في عام 2016م، وتحقق هذا التحول الهيكلي بسبب النمو في قطاعات واعدة مثل قطاعي السياحة والترفيه، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى النمو المستمر للقطاعات الواعدة إلى جانب استمرار نمو مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي، وقد أسهمت كل تلك العوامل في تقليل أثر تقلبات أسواق النفط على الاقتصاد السعودي، كما كان لها دور مهم في تعزيز توقعات المنظمات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني حول مستقبل الاقتصاد السعودي، بالرغم من التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وأظهرت بيانات **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**[2] منذ بداية العام 2024م وحتى نهاية الربع الثالث من العام نفسه نموًا بنسبة 0.2% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعًا بتراجع الأنشطة النفطية بمعدل 6.8% نتيجة التزام المملكة بالخفض التطوعي لإنتاج النفط ضمن إطار اتفاق "أوبك+"، وهو ما يأتي في سياق جهود المملكة المستمرة لدعم استقرار أسواق النفط العالمية، إلا أن الأنشطة غير النفطية سجلت ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 4.2%

[2] بيانات النصف الأول فعلية بينما الربع الثالث حسب التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء

خلال الفترة نفسها، مدفوعًا بالأداء القوي والمستدام للقطاع الخاص الذي أدى دورًا رئيسًا في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي المقابل، شهدت الأنشطة الحكومية نموًا خلال الفترة نفسها بلغ 2.8%، مما يؤكد التزام الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ودفع عجلة التنمية المستدامة.

وبنظرة على أداء الاقتصاد السعودي خلال الأرباع الثلاث الأولى، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية للربع الأول من العام 2024م نموًا على أساس سنوي بمعدل 3.4%، وواصل أداءه الإيجابي خلال الربع الثاني بنمو بلغ 4.9%، وحسب التقديرات السريعة للربع الثالث استمرت الأنشطة غير النفطية بالأداء الإيجابي إذا سجلت نموًا بنسبة 4.2%. ويعكس هذا النمو المستمر في الأنشطة غير النفطية فاعلية السياسات المتخذة والمرتكزة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل على خلق بيئة استثمارية جاذبة، إلى جانب تعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي، وبالتالي انعكس ذلك إيجابًا على أداء الأنشطة غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2024م؛ إذ سجل نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال نموًا بمعدل 7.1%، فيما سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نموًا بمعدل 6.8%، كذلك سجل نشاط التشييد والبناء نموًا بلغ 5.7%.

وبالنظر إلى كامل عام 2024م، تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.8%، مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، حيث من المتوقع أن يسجل نموًا بمعدل 3.7%؛ نتيجةً لاستمرار النمو والتوسع الذي شهدته معظم الأنشطة غير النفطية خلال العام 2024م.

وحققت مؤشرات الاستهلاك الرئيسة نموًا إيجابيًا ملحوظًا، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 2.4% خلال النصف الأول من عام 2024م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، فيما شهدت مؤشرات مبيعات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية[3] ارتفاعًا ملحوظًا منذ بداية العام 2024م حتى نهاية الربع الثالث من العام نفسه، لتسجل نموًا بنسبة 8.9% و22.2%

[3] مؤشر التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى

على التوالي، ويعكس ذلك الجهود الكبيرة في التطوير المستمر للبنية التحتية لأنظمة المدفوعات الوطنية، وتوفير أفضل التقنيات في نظم المدفوعات من خلال تمكين الشركات في قطاع التقنية المالية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحسينات أسهمت في تعزيز التحول نحو وسائل الدفع الإلكترونية؛ حيث تجاوزت حصة المدفوعات الإلكترونية 70% من إجمالي عمليات الدفع في عام 2023م محققة بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2025م مقارنة بنسبة 62% في عام 2022م، مما يسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل النقدي.

كما أسهمت الجهود المبذولة في تطوير القطاع السياحي في تنشيط الأنشطة المرتبطة بالقطاع، وبالتالي أثرت إيجابًا على **الاستهلاك الخاص**، وحسب البيانات المعلنة من قبل وزارة السياحة فقد تصدّرت المملكة مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين منذ بداية العام 2024م وحتى شهر يوليو من العام نفسه بزيادة قدرها 10% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث استقبلت المملكة خلال هذه الفترة نحو 17.5 مليون سائح وافد من الخارج، وبزيادة بلغت 73% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م (مستويات قبل جائحة كوفيد-19). كما أن زيادة الاستثمارات في البنية التحتية السياحية، بما في ذلك الفنادق والمنتجعات والمرافق الترفيهية، ساهمت في جعل المملكة وجهة سياحية جاذبة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كذلك تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتعزيز حركة النشاط الاقتصادي.

ومن جهة أخرى أظهرت معظم **مؤشرات الاستثمار الخاص** نموًا خلال النصف الأول من العام 2024م، حيث سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (غير الحكومي) خلال الفترة المنظورة نموًا بنسبة 4.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتعكس التوسع الذي تشهده استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في محيط بيئة تنافسية تهدف إلى تعزيز وتحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية والناشئة.

في المقابل، سجل **مؤشر مديري المشتريات**، الذي يعكس أداء القطاع الخاص غير النفطي، متوسط قراءة بلغ 56.0 نقطة منذ بداية العام وحتى شهر أكتوبر من العام نفسه، حيث

تعد القراءات منذ بداية العام إيجابية وأعلى من المستوى المحايد (50 نقطة)، والتي تعكس توسع النشاط الاقتصادي مدعومة بالارتفاع في الطاقة الإنتاجية استجابةً لزيادة المشتريات وارتفاع معدلات التوظيف، كما تجدر الإشارة أن مؤشر مديري المشتريات شهد توسعًا (فوق 50 نقطة) خلال الثلاث السنوات الماضية.

وشهد **سوق العمل السعودي** تطورات إيجابية خلال الآونة الأخيرة؛ مدفوعًا بالأداء الإيجابي الذي شهده الاقتصاد المحلي من خلال النمو المتواصل في الأنشطة غير النفطية، ووفقًا لبيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء فقد انخفض معدل البطالة الإجمالي في الربع الثاني من العام 2024م إلى 3.3% مقارنة بـ 3.5% في الربع الأول من العام نفسه ليصل إلى أدنى مستوياته التاريخية، كما تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوى تاريخي له، ليصل إلى 7.1% بنهاية الربع الثاني من العام 2024م وذلك بانخفاض مقداره 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام الحالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى الجهود الحكومية الرامية لتنويع الاقتصاد السعودي من خلال تعزيز القطاعات الواعدة وتمكين القطاع الخاص وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى المبذولة ضمن إطار رؤية السعودية 2030، وإتاحة المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين، كما ساهمت مبادرات وجهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في توطين الوظائف النوعية، وتوفير الوظائف المستدامة مما انعكس بشكل إيجابي في نمو أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بنهاية الربع الثاني من العام 2024م بنسبة 4.1% وبنحو 92 ألف عامل وذلك مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، ليصل إجمالي أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص 2.317 مليون موظف وموظفة، كما شهدت السنوات الماضية ارتفاعًا متواصلاً لمعدل مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث بلغ المعدل 35.4% مع نهاية الربع الثاني من العام 2024م، مقارنة بنحو 19.3% في نهاية عام 2016م، متجاوزًا بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030 عند 30%، وتأتي هذه الإنجازات بدعم من مبادرات وبرامج وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.

معدلات التضخم

ارتفع متوسط النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) - حسب البيانات الفعلية للهيئة العامة للإحصاء - منذ بداية العام 2024م حتى شهر أكتوبر من العام نفسه بمعدل 1.6% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، إذ سجل قسم "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى" أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسة في المؤشر العام للأسعار بنسبة 8.8%، يليه قسم "المطاعم والفنادق" وقسم "التعليم" بمعدلات بلغت 2.2% و1.3% على التوالي، في المقابل فقد سجل قسم "الملابس والاحذية" أعلى نسبة انخفاض بين الأقسام الرئيسة في المؤشر العام للأسعار بنسبة انخفاض بلغت 3.6%، يليه قسم "تأثيث وتجهيزات المنزل" وقسم "النقل" بمعدلات انخفاض بلغت 3.5% و2.4%على التوالي.

وبالنظر إلى متوسط المؤشر العام لأسعار الجملة، فقد سجل ارتفاعًا منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر بنسبة 3.3% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث كان الارتفاع الأكبر في قسم "السلع الأخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات" بنسبة 8.1%، وقسم "المنتجات الغذائية، والمشروبات، والتبغ، والمنسوجات" بنسبة 1.3%.

فيما شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات ارتفاعًا حتى الربع الثالث من العام 2024م بمعدل 1.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ نتيجةً لارتفاع أسعار العقارات التجارية بنسبة 6.4%، والزراعية بنسبة 1.0%، بينما ارتفعت أسعار العقارات السكنية بنسبة 0.3%.

وتشير التوقعات الأولية إلى بلوغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك لكامل 2024م إلى حوالي 1.7%، حيث حافظت المملكة على مستويات مقبولة نسبيًا مقارنة بالتضخم العالمي، وذلك نتيجة تبني المملكة مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار واحتواء ارتفاعاتها؛ إلى جانب التحسن المستمر في الظروف الاقتصادية للمملكة.

ميزان المدفوعات

في ظل التنفيذ المستمر لمبادرات رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية، أشار تقرير التجارة الدولية الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تحقيق المملكة فائضًا في **الميزان التجاري** بحوالي 219.2 مليار ريال منذ بداية عام 2024م وحتى شهر أغسطس، حيث سجلت الصادرات السلعية انخفاضًا بنحو 2.8% خلال الفترة نفسها؛ نتيجةً لانخفاض الصادرات النفطية بنسبة 6.4%، بينما حققت **الصادرات غير النفطية شاملة إعادة التصدير** ارتفاعًا بنسبة 9.4%، في حين ارتفعت الواردات السلعية بنحو 8.7% منذ بداية العام وحتى شهر أغسطس 2024م، وعلى الرغم من ارتفاع الواردات السلعية إلا أن غالبيتها تعد واردات وسيطة ورأسمالية تدخل في عملية الإنتاج، كما تشكل ما نسبته 66.3% من إجمالي الواردات، حيث نمت الواردات الوسيطة والرأسمالية بنحو 9.5% خلال الفترة نفسها، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا يعكس تحسن عملية الإنتاج، ويعزز التفاؤل بآفاق الاقتصاد غير النفطي على المدى القريب والمتوسط.

في المقابل، حقق **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** فائضًا خلال النصف الأول من العام 2024م بحوالي 47.5 مليار ريال؛ نتيجةً لتحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات خلال الفترة نفسها، حيث سجل ميزان السلع فائضًا بحوالي 203.1 مليار ريال، في المقابل سجل ميزان الخدمات عجزًا بحوالي 72.3 مليار ريال خلال الفترة نفسها، إلا أن بند السفر في الصادرات الخدمية استمر في تسجيل معدلات إيجابية بفائض بلغ حوالي 41.6 مليار ريال خلال نفس الفترة، ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الذي يشهده القطاع السياحي في المملكة بفضل مبادرات حكومية متعددة تهدف إلى تعزيز نمو قطاع السياحة بصفته جزءًا من رؤية السعودية 2030، حيث تشمل هذه المبادرات تطوير الوجهات السياحية والبنية التحتية وإطلاق التأشيرات السياحية الإلكترونية التي سهلت دخول الزوار والسياح من مختلف دول العالم.

الاستثمار الأجنبي المباشر

نجحت المملكة في تعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال جذب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 21.2 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2024م، كما شهد عدد التراخيص الاستثمارية التي أصدرتها وزارة الاستثمار ارتفاعا بنحو 71.5% لتصل إلى حوالي 9,695 ترخيصًا حتى الربع الثالث من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

وتُشكل **الإستراتيجية الوطنية للاستثمار** ركيزة أساسية ومحورية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وذلك عبر خلق فرص استثمارية متعددة وفعّالة، وتعزيز المناخ الاستثماري، ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين، والعمل أيضًا على زيادة نسبة مساهمة إجمالي الاستثمارات[4] من إجمالي الناتج المحلي من 22% في عام 2019م إلى 30% في عام 2030م.

القطـاع المالـي

تطورات القطاع المصرفي

تستمر مؤشرات القطاع المصرفي في المملكة بإثبات قوة وصلابة القطاع المالي، حيث تشير كافة المؤشرات إلى مستويات آمنة تجعل منه قادرًا على الصمود أمام الصدمات المختلفة. وبنظرة على تلك المؤشرات، يلاحظ أن **إجمالي الموجودات** لدى البنوك في نهاية شهر سبتمبر من العام 2024م قد ارتفع بمقدار 12.2% ليبلغ 4.4 تريليون ريال مقارنة بـ 3.9 تريليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، محققًا أحد مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2025م لوصول الموجودات البنكية إلى 3.5 تريليون ريال، ويأتي هذا النمو مدفوعًا بالزيادة في الإقراض؛ إذ تمثل محفظة القروض بنهاية الربع الثالث من العام 2024م ما يزيد عن 65.2% من إجمالي الموجودات، وفيما يتعلق بمحفظة القروض، فقد نما **إجمالي الائتمان المصرفي** بنحو 12.2% لشهر سبتمبر من العام 2024م مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، فيما حقق **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص** نموًا بحوالي 11.7% لشهر سبتمبر من عام

[4] إجمالي تكوين رأس المال الثابت

2024م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، كما شهدت **القروض الاستهلاكية** نموّا في نهاية الربع الثالث من العام 2024م بمقدار 4.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. هذا وتمثل القروض الاستهلاكية حوالي 16.2% من إجمالي محفظة القروض.

وسجلت **القروض العقارية** التي منحتها البنوك التجارية للأفراد والشركات في نهاية الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.4% لتتجاوز 814 مليار ريال، مشكّلةً بذلك ما نسبته 29.6% من إجمالي الائتمان المصرفي، ويُعزى هذا النمو بشكل رئيس إلى برامج الحكومة الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن، وقد حققت التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نموّا بنسبة 18.1% تقريبًا خلال الفترة نفسها بالرغم من ارتفاع تكاليف التمويل.

ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت **مطلوبات المصارف من القطاع العام** بنهاية شهر سبتمبر من العام 2024م حوالي 10.4% بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق مدفوعًا بنمو كل من الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة بنسبة 19.5%، والنمو في إصدار السندات الحكومية وشبه الحكومية بنسبة 7.9%.

واستمرت نسبة **القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض** بالانخفاض لتصل إلى مستوى قياسي في الربع الثاني من العام 2024م حيث وصلت إلى أقل مستوياتها منذ العام 2016م عند 1.3%، وقد أدت الأنظمة والتشريعات بالإضافة إلى الرقابة دورًا مهمًا في خفض القروض المتعثرة، فيما بقي **معدل كفاية رأس المال** عند مستوى 19.4% في نهاية الربع الثاني من العام 2024م وهذا يؤكد على تمتع البنوك بمستويات آمنة حيث توصي لجنة بازل للإشراف على البنوك بألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 10.5%.

وبالنظر إلى بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) فقد سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعًا خلال شهر سبتمبر من العام 2024م بحوالي 10.5% على أساس سنوي ليصل عند مستوى 2.9 تريليون ريال؛ نتيجةً لنمو الودائع الزمنية والادخارية بنحو 16.7%، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب بحوالي 8.4%. كما شهد النقد المتداول خارج المصارف نموّا بنحو 8.1%، كما ارتفعت

الودائـع الأخرى شبه النقدية بحوالي 5.0%. ويعود هذا النمو في عرض النقود إلى التحسن المستمر في النمو الاقتصادي، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة التي حفّزت على التوجه إلى الودائع الزمنية والادخارية.

وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية من نمو في الائتمان وانخفاض في القروض المتعثرة وارتفاع في مستوى معدل كفاية رأس المال بالرغم من استمرار معدلات أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، نتيجة استمرار النمو الإيجابي في الأنشطة غير النفطية، وكذلك استمرار الإنفاق الحكومي على المشروعات والبرامج، والتزام الحكومة في المضي قدمًا نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويؤكد ذلك ما وصلت إليه بعثة برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP"[5] لهذا العام التي قامت بتقييم شامل لمتانة القطاع المالي في المملكة وقدرته على مواجهة الصدمات، وأظهرت نتائج التقييم ومخرجات البعثة تمتع البنوك بمستوى جيد من رأس المال والربحية، وما تمتلكه من صلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة، بالإضافة إلى قدرة القطاع المصرفي على تحمل سيناريوهات ضغط السيولة، كما أشادت البعثة بعمل الجهات الرقابية والإشرافية للتخفيف من المخاطر الناجمة عن سرعة نمو أسواق الائتمان والعقارات.

تطورات السوق المالية

السوق الرئيسية (تداول)

على الرغم من استمرار معدلات أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة في التسعة أشهر الأولى من العام 2024م، إلا أن السوق المالية السعودية شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، ويُعزى ذلك إلى نمو الأنشطة غير النفطية ومساهمتها بتعزيز الاقتصاد بشكل عام، حيث ارتفع مؤشر **السوق الرئيسة (تاسي)** بنسبة 10.6% بنهاية الربع الثالث من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وأغلق المؤشر عند مستوى 12,226 نقطة مرتفعًا بـ 1,170 نقطة، في حين سجل **عدد الأسهم المتداولة** انخفاضًا بنسبة 8.9% ليصل إلى 65.3 مليار سهم،

[5] بعثة مشتركة من قبل خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويقدم البرنامج تحليلا شاملا ومتعمقا لمدى صلابة القطاع المالي. ويتضمن البرنامج اختبارات لقياس قدرة المؤسسات المالية على تحمل الضغوط، وتقييما لمدى جودة الرقابة والتنظيم في القطاع المالي، وكذلك تقييما لإطار إدارة الأزمات ويهدف البرنامج إلى مساعدة الدول الأعضاء على الحد من وقوع الأزمات المالية والتخفيف من حدتها.

أما إجمالي **عدد الصفقات** فقد ارتفع بنسبة 45.1% ليصل إلى 97.9 مليون صفقة حتى نهاية الربع الثالث مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك وفق البيانات الصادرة عن شركة السوق المالية السعودية (تداول).

وتشير البيانات إلى ارتفاع **القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة** بنسبة 50.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق إذ بلغت 1.5 ترليون ريال. وبلغت **حصة المستثمر المؤسسي** ما يزيد على 43.7% من إجمالي القيمة المتداولة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2024م مقارنة بـ 40% للفترة المماثلة من العام السابق، متجاوزةً بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2024م عند 42%، ومقتربةً من مستهدف عام 2025م البالغ 44%. ويوضح الرسم البياني أدناه التغير في القيمة السوقية للأسهم المصدرة بشكل ربعي منذ بداية العام 2023م:

القيمة السوقية

(مليار ريال)

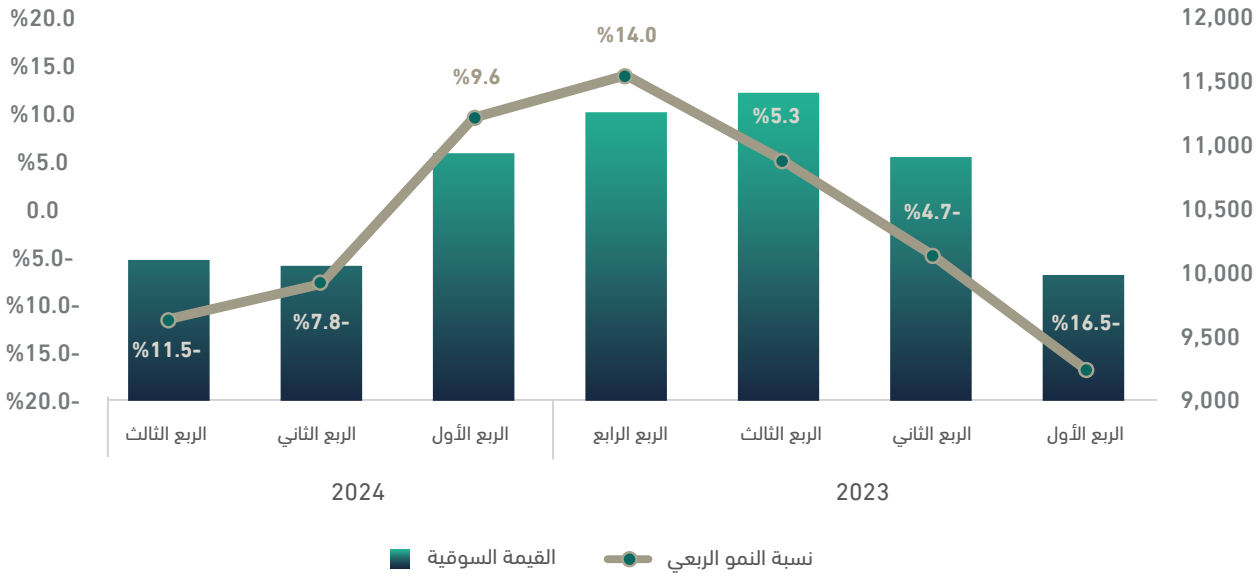

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

نسب الملكية حسب الجنسية

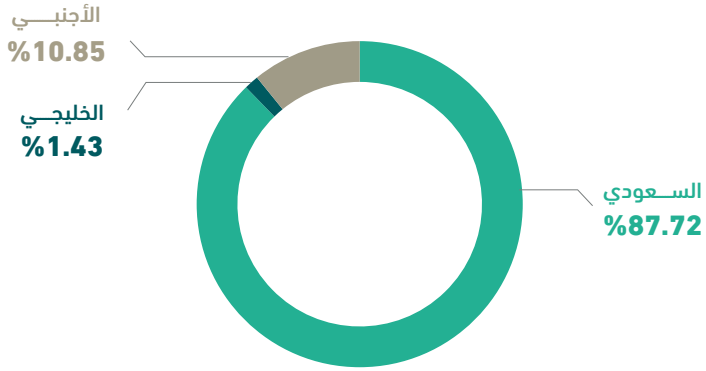

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

ارتفعت قيمة ملكية المستثمر الأجنبي بما يزيد على 49 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، إلا أن نسبة ملكية المستثمر الأجنبي انخفضت إلى 10.85% مقارنة بـ 12.51% للفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك لنمو قيمة ملكية المستثمر السعودي بوتيرة أعلى من النمو للمستثمر الأجنبي.

تطورات السوق الموازية (نمو)

نما مؤشر **السوق الموازية (نمو)** بنسبة 12.1% بنهاية الربع الثالث من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وأغلق المؤشر عند مستوى 25,442 نقطة مرتفعًا بـ 2,752 نقطة. في حين كانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر عند مستوى 27,362 نقطة. حيث **سجل إجمالي عدد الأسهم المتداولة** خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 14.2% ليصل إلى 619.8 مليون سهم مقابل 542.8 مليون سهم للفترة المماثلة من العام السابق، في حين تجاوزت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة منذ بداية العام 2024م حتى نهاية الربع الثالث 9 مليار ريال محققة بذلك نسبة نمو 41.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما حقق **عدد الصفقات** ارتفاعًا بنسبة 34.1% حتى نهاية الربع الثالث مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق ليصل إلى 654.6 ألف صفقة.

أداء سوق أدوات الدين

تعد **أسواق الدين** من الركائز الأساسية للنظام المالي والاقتصادي، حيث تتيح للحكومات والمنشآت الخاصة الحصول على التمويل اللازم للمشروعات والبنية التحتية عبر إصدار أدوات دين مثل الصكوك والسندات، والتي تمكنها من التوسع في الأنشطة وزيادة الإنتاجية، الذي يدعم الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار، وقد شهد مؤشر **سوق الصكوك والسندات** نموًا طفيفًا بنهاية الربع الثالث من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وأغلق المؤشر عند مستوى 920.5 نقطة مرتفعًا بـ 4 نقاط. وتجاوزت القيمة المتداولة في الربع الثالث من العام 2024م 9 مليار ريال بنسبة نمو 231% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما انخفض عدد الصفقات ليبلغ 11,304 صفقة للفترة نفسها بنسبة انخفاض 1.6%. وبلغ إجمالي الإدراجات العامة 66 إدراج خلال الربع الثالث من العام 2024م.

ويظل القطاع المالي مساهمًا في تمكين الاقتصاد الوطني من خلال توفير خيارات التمويل المتعددة للقطاع الخاص من خلال الائتمان المصرفي أو السوق المالية عن طريق أدوات الملكية وأدوات الدين، والتي تمثل أدوات استثمار من جهة أخرى؛ حيث لا يتحقق نمو واستقرار اقتصادي إلا بوجود قطاع مالي قوي ومستقر.

أهم عوامل النمو الاقتصادي في عام 2025م

يواصل الاقتصاد السعودي جهوده الرامية نحو تحقيق مستهدفات البرامج التنموية المرتبطة برؤية السعودية 2030، وذلك من خلال تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية، وينعكس أثر ذلك جليًا على تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة زخم مستويات الاستثمار والاستهلاك الخاص، إضافةً إلى تمكين وتعزيز دور القطاع الخاص، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي ضوء التطورات المحلية الإيجابية تم تحديث معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2025م والمدى المتوسط، حيث من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية

للنمو الاقتصادي وذلك نتيجة التزام المملكة بتنفيذ إستراتيجياتها الطموحة بقيادة القطاع غير النفطي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية القطاعات الواعدة، وتشير التقديرات الأولية لعام 2025م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.6%، مدعومًا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وذلك من خلال استمرار مساهمة القطاع الخاص كمحفز رئيس للنمو الاقتصادي، إضافة إلى استمرار التحسن في سوق العمل، وخلق فرص وظيفية جديدة مستدامة، وتعزيز مشاركة المرأة الفعّالة في القوى العاملة، ومواصلة تنفيذ برامج ومشاريع رؤية السعودية 2030 التي تمثّل الأداة الرئيسة لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي.

كما تسعى المملكة إلى ترسيخ مكانتها كوجهة استثمارية رائدة عبر الجهود المستمرة في تعزيز دور القطاع الخاص وتعزيز شراكته مع القطاع العام، كذلك العمل على تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية، حيث صدر نظام الاستثمار المحدّث، والذي يعد إحدى ركائز الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، والهادف إلى تنمية البيئة التنافسية وتذليل العقبات أمام المستثمرين وذلك من خلال تعزيز المعاملة العادلة والمساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي إضافةً إلى تسوية النزاعات بكفاءة عالية، مما يساهم في خلق مجموعة من الفرص الاستثمارية التي تمكن القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول عام 2030م، ومضاعفة حجم الاستثمار ليصل إلى 2 تريليون ريال، إضافة إلى المساعي المتواصلة في جذب رؤوس الأموال من المستثمرين الدوليين وذلك من خلال إنشاء وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الاقتصادية عبر تقديم مزايا تنافسية لدعم القطاعات الحيوية الواعدة، مما سيسهم في رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقارب 5.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في بلوغ مستهدف خفض معدلات البطالة بين المواطنين إلى 7% بحلول عام 2030م.

كما تساهم الممكنات المحورية (الصناديق التنموية، وصندوق الاستثمارات العامة) في تحقيق دورها كمحرك للتحول الاقتصادي المستدام، ويعمل صندوق التنمية الوطني على تعزيز النمو المستدام وتنويع القاعدة الاقتصادية لضمان فاعلية برامج الصناديق والبنوك التنموية

التابعة له، وذلك من خلال ضخ أكثر من 570 مليار ريال بحلول عام 2030م. بالإضافة إلى الدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة في تمكين القطاع الخاص وبناء شراكة فعّالة معه وذلك عبر إطلاق قطاعات واعدة وزيادة الفرص للشركات المحلية. ويواصل الصندوق التزامه بضخ 150 مليار ريال سنويًا في الاقتصاد المحلي حتى عام 2025م، والمساهمة من خلال شركاته التابعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال بشكل تراكمي حتى عام 2025م. كما يستهدف الصندوق بنهاية عام 2025م أن يتجاوز حجم الأصول المدارة إلى أكثر من 4 تريليون ريال، واستحداث الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وزيادة مساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي لتصل إلى 60%.

وتواصل المملكة تعزيز جهودها في تطوير القطاع الصناعي بوصفه أحد الركائز الأساسية للاقتصاد السعودي وذلك عبر **الإستراتيجية الوطنية للصناعة** الهادفة إلى إنشاء مركز إقليمي صناعي متكامل لتلبية الطلب، وذلك من خلال التركيز على 12 قطاع صناعي كأولوية إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الصناعي ومضاعفة الناتج المحلي الصناعي ليصل إلى 895 مليار ريال في عام 2030م، بالإضافة إلى مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال في عام 2030م. كما من المتوقع أن تساهم **الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية** في تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، كما ستساهم الإستراتيجية في تطوير قطاع الطيران من خلال استهداف مضاعفة أعداد المسافرين بمعدل ثلاث مرات لتصل إلى 330 مليون مسافر، وسيعمل مطار الملك سلمان الدولي على رفع الطاقة الاستيعابية لتصل إلى 120 مليون مسافر بحلول عام 2030م، وتعزيز ربط المملكة بالعالم عبر إطلاق 250 وجهة جديدة.

ومع استمرار جهود تنويع القاعدة الاقتصادية، تم تمكين مجموعة من القطاعات الواعدة لدعم أهداف رؤية السعودية 2030، حيث يشهد القطاع السياحي تطورًا ملحوظًا، مدعومًا **بالإستراتيجية الوطنية للسياحة**، حيث انعكست الجهود المبذولة في تجاوز المملكة مستهدف عام 2030م في الوصول إلى 100 مليون سائح، وذلك في عام 2023م، نتيجة لهذا الإنجاز رُفع

المستهدف إلى 150 مليون سائح بحلول عام 2030م؛ وذلك بمساهمة المشاريع الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر والقدية والمعارض الدولية مثل إكسبو 2030، إضافةً إلى أن الإستراتيجية تستهدف استحداث 1.6 مليون وظيفة جديدة في القطاع السياحي وزيادة مساهمته ليصل إلى 10% في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م. وعلى جانب **الترفيه**، تلتزم المملكة بتعزيز القطاع حيث تواصل مواسم السعودية فعاليتها على مختلف مناطق المملكة بحسب جدول المواسم المقرر على مدار العام، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين واستقطاب السياح الدوليين، وتعزيز التجارب الثقافية والترفيهية المتنوعة.

كما يشهد **قطاع الرياضة** في المملكة تحولاً ملحوظًا يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، حيث تركز الحكومة على تعزيز المشاركة المجتمعية وتطوير البنية التحتية الرياضية، مع استضافتها لفعاليات عالمية مثل كأس آسيا 2027م، ودورة الألعاب الآسيوية الشتوية 2029م في تروجينا، وتسليمها ملف الترشح لاستضافة كأس العالم 2034م، فضلاً عن الاهتمام المتزايد بالرياضات الإلكترونية، حيث تستضيف المملكة أول نسخة للألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية في العالم وذلك في عام 2025م، لإبراز دور السعودية كمركز رياضي متنوع وجاذب للاستثمار، إذ أن جميع هذه الجهود تعزز من مكانة المملكة على الساحة الدولية وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحسن جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات	تقديرات		
	2023	2024	2025	2026	2027
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**	%0.8-	%0.8	%4.6	%3.5	%4.7
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)**	4,003	4,091	4,352	4,431	4,718
التضخم	%2.3	%1.7	%1.9	%1.9	%1.9

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
**المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقديرات أولية.

ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

02

التطـــــورات وتقديرات المالية العامة

لعام 2025م والمدى المتوسـط

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

القسم الثاني:

تطورات وتقديرات المالية العامة لعـام 2025م والمـدى المتوسـط

أ . تطورات أداء المالية العامة في العام 2024م

تواصـل حكومـة المملكـة تنفيـذ إسـتراتيجياتها للتحـول الاقتصـادي وتعزيـز اسـتدامة الماليـة العامة، وتحقيق المستهدفات التنموية الشاملة التي تدعم مرونة الاقتصاد وتعزز متانته، حيث بذلـت الحكومـة جهودهـا فـي تطويـر أداء الماليـة العامـة للمملكـة أخـذًا بالاعتبـار الاسـتفادة مـن الحيّز المالي المتاح لتسريع تحقيق التنمية الشاملة في المملكة، وذلك في إطار يضمن تحقيق الاسـتدامة الماليـة، مـع الحفـاظ علـى مسـتويات معتبـرة مـن الاحتياطيـات الحكوميـة، ومسـتويات مستدامة من الدين العام. وتشير التقديرات المحدثة لعام 2024م إلى تسجيل عجز في الميزانية بنحـو 115 مليار ريال (ما يعادل 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مـع توقـع اسـتمرار تسـجيل عجـز فـي الميزانيـة علـى المـدى المتوسـط عنـد مسـتويات مقاربـة وذلـك نتيجـة تبنـي الحكومـة سياسـات الإنفـاق التوسـعي الداعـم للنمـو الاقتصـادي.

تطورات أداء المالية العامة

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2023	ميزانية 2024	توقعات 2024	التغير السنوي* (فعلي 2023 - توقعات 2024)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**1,212**	**1,172**	**1,230**	**%1.4**
الضرائب	357	361	366	%2.7
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	39	31	30	%22.4-
الضرائب على السلع والخدمات	262	279	280	%6.6
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	22	21	22	%0.3
ضرائب أخرى	33	30	34	%3.0
الإيرادات الأخرى	856	812	863	%0.9
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,293**	**1,251**	**1,345**	**%4.0**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,107**	**1,062**	**1,148**	**%3.7**
تعويضـات العامليـن	537	544	558	%3.8
السـلع والخدمات	303	277	298	%1.7-
نفقات تمويل	38	47	44	%16.5
الإعانات	21	38	34	%63.5
المنح	7	4	4	%43.8-
المنافع الاجتماعية	97	62	97	%0.02-
مصروفات أخرى	104	91	113	%9.0
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**186**	**189**	**198**	**%5.9**
عجز الميزانية				
عجز الميزانية	**81-**	**79-**	**115-**	**-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.0-	%1.9-	%2.8-	
الدين والأصول				
الدين العام	1,050	1,103	1,199	-
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%26.2	%25.9	%29.3	
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**390**	**395**	**390**	**-**

المصدر: وزارة المالية

* تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

الإيـــرادات

ساهم تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية تحت مظلة رؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالنشاط الاقتصادي، إذ ساهم استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية وتطوير السياسات الضريبية في نمو نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي بشكل ملحوظ منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** حوالي 1,230 مليار ريال لعام 2024م بارتفاع نسبته 1.4% مقارنة بالعام السابق، وبارتفاع نسبته 4.9% مقارنة بالمقدر في الميزانية المعتمدة مدعومًا بزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية.

الضرائـــب

يُتوقع أن تبلغ إيرادات **الضرائب** لعام 2024م حوالي 366 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة استمرار التحسن في الأنشطة غير النفطية، بالإضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة وتشمل استمرار تطوير الإدارة الضريبية، وتمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024م.

ومن المُتوقع أن تسجل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 30 مليار ريال في عام 2024م منخفضة بنسبة 22.4% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات ضريبة دخل الشركات والمنشآت حيث أن إيراداتها المتحصلة في عام 2024م مرتبطة بالأداء الاقتصادي لعام 2023م.

ويتوقع أن تسجل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 280 مليار ريال لعام 2024م بارتفاع نسبته 6.6% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى النمو في الأنشطة غير النفطية والتحسن في مؤشرات الاستهلاك. بالإضافة إلى جهود تطوير الأنظمة الضريبية ومساهمتها في ارتفاع الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

كما يُتوقع أن تسجل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) نحو 22 مليار ريال بنهاية عام 2024م لتسجل ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.3% مقارنة بالعام السابق، مدفوعة باستمرار نمو الواردات المرتبطة بتحسن الأنشطة الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب الأخرى** (**منها: الزكاة**) حوالي 34 مليار ريال لعام 2024م مُسجلةً ارتفاعًا بنسبة 3.0%؛ ويعود ذلك إلى تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية وتحصيل مبالغ مستحقة عن فترات سابقة.

الإيرادات الأخرى

يُتوقع أن تسجل الإيرادات الأخرى والتي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات ودائع الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات لعام 2024م حوالي 863 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.9% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع المتوقع في الإيرادات النفطية نتيجة لتحصيل توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء خلال العام 2024م. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت وصل إلى نحو 81.8 دولارًا للبرميل حتى الربع الثالث من العام 2024م، في حين بلغ متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت حوالي 82.1 دولارًا للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ متوسط إنتاج النفط 9.0 مليون برميل يوميًا حتى الربع الثالث من العام 2024م بانخفاض قدره 0.9 مليون برميل يوميًا مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، يُعزى هذا التراجع إلى الخفض التطوعي الذي تقوم به المملكة، والجهود المبذولة من خلال اتفاقية "أوبك+" لدعم استقرار الأسواق بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين.

الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

(مليار ريال)

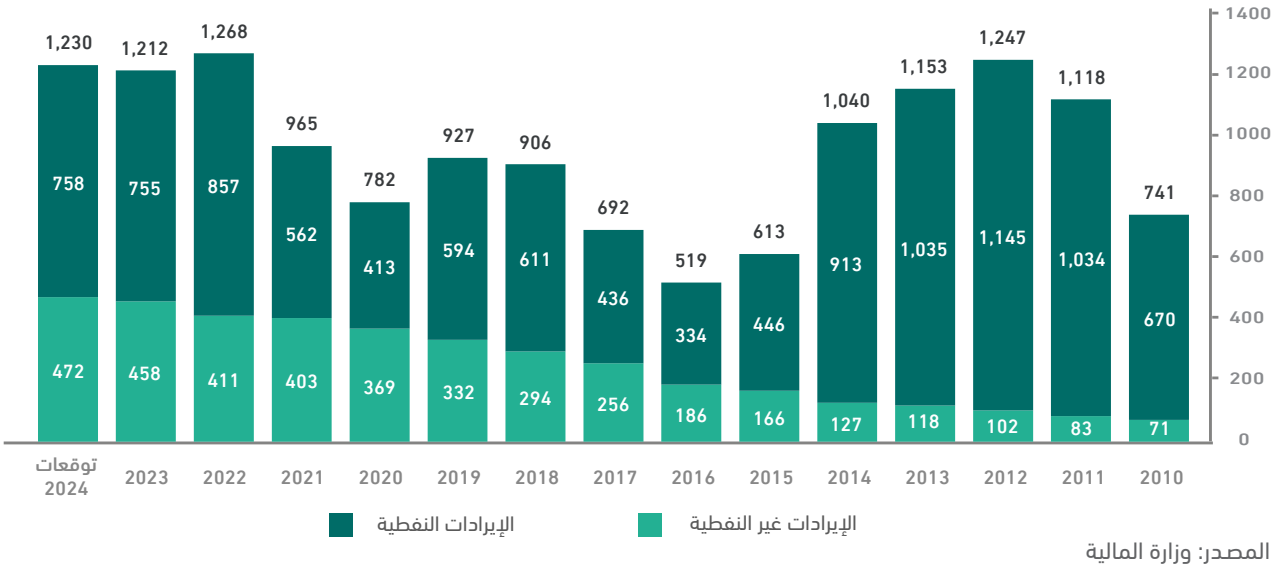

المصدر: وزارة المالية

النفقـــات

في إطار التقدم الملحوظ في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، تستمر الحكومة في التقدم في عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة، والاستمرار في الإنفاق التحولي عبر تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية وبرامج تحقيق رؤية السعودية 2030 والمشاريع الكبرى الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والاستمرار في الإنفاق على المنافع الاجتماعية بما يكفل ضمان تخفيف أثر التغيرات الاقتصادية على الفئات المستهدفة عبر المراجعات الدورية لبرامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية في المملكة، ورفع مستوى جودة الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

وتبعًا لذلك، من المتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام المالي 2024م نحو 1,345 مليار ريال، بارتفاع نسبته 4.0% عن المنصرف الفعلي للعام السابق وبنحو 7.5% عن المقدر في الميزانية المعتمدة.

وفي ظل تطورات الأداء الفعلي للعام المالي 2024م، وعند المقارنة مع المنصرف الفعلي للعام المالي السابق، يتوقع أن ترتفع **النفقات التشغيلية** بنهاية العام المالي 2024م بنحو 3.7% لتصل إلى 1,148 مليار ريال؛ حيث من المتوقع ارتفاع الصرف على باب **تعويضات العاملين** بنسبة 3.8% بنحو 20 مليار ريال مقارنة بالمنصرف الفعلي للعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى أثر العلاوة السنوية، ومستحقات سابقة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما يتوقع ارتفاع **نفقات التمويل** بنسبة 16.5% أي بحوالي 6 مليار ريال لارتفاع حجم محفظة الدين العام ونسبة الفائدة.

ويُتوقع ارتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنسبة 9.0% أي بحوالي 9 مليار ريال؛ نتيجة لتوجيه الإنفاق إلى إعانة المؤسسات والجمعيات غير الهادفة للربح نظرًا لإعادة تصنيف ميزانية مستشفى الملك فيصل التخصصي إلى باب المصروفات الأخرى، كذلك ارتفاع الصرف على إعانات الاتحادات الرياضية، كما يتوقع ارتفاع **باب الإعانات** بنسبة 63.5% أي بحوالي 13 مليار ريال، نتيجة لإعادة تصنيف ميزانية بعض الجهات الحكومية لتكون في باب الإعانات عوضًا

عن تصنيفها في أبواب أخرى، إضافة إلى زيادة الصرف لتعويض بعض شركات الخدمات العامة عبر مخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية، وارتفاع الصرف على الإعانات الزراعية.

في المقابل، يتوقع انخفاض باب **السلع والخدمات** بنسبة 1.7% أي بحوالي 5 مليار ريال؛ نتيجة لوجود مستحقات سابقة دُفعت في عام 2023م لخدمات الإنترنت والدوائر الرقمية لعدد من الجهات الحكومية، كذلك يتوقع انخفاض الصرف على باب **المنح** هذا العام بنسبة 43.8% مقارنة بالعام السابق.

ومن المتوقع أن ترتفع **النفقات الرأسمالية** بنهاية العام المالي 2024م بنسبة 5.9% أي بحوالي 11 مليار ريال عن المنصرف الفعلي للعام السابق لتصل إلى حوالي 198 مليار ريال؛ وذلك نتيجة التقدم في تنفيذ المشاريع والإستراتيجيات التنموية في المملكة؛ لتحقيق تنمية شاملة وعوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة؛ منها على سبيل المثال التوسعة الثالثة للمسجد الحرام والبنية التحتية لمشروع البحر الأحمر، وحديقة الملك سلمان، إضافة إلى الرياض الخضراء. كما أن الحكومة استمرت في تمكين وتعظيم دور القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية بما يسهم في تحقيق المستهدفات التنموية لرؤية السعودية 2030، كما أولت الحكومة أهميةً كبيرة لتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية في جميع مناطق المملكة.

الأداء على مستوى القطاعات

أما بالنسبة لأداء النفقات على مستوى القطاعات، فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على **قطاع الخدمات البلدية** بنهاية العام المالي 2024م بحوالي 48.8% مقارنة بالعام السابق مدعومًا بتنفيذ المشاريع التحولية والكبرى لتحقيق التنمية الشاملة، كما يُتوقع أن يرتفع **قطاع الأمن والمناطق الإدارية** بحوالي 12.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما يتوقع انخفاض **قطاع البنود العامة** بحوالي 2.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما يُتوقع كذلك ارتفاع الإنفاق على كل من **قطاع الإدارة العامة وقطاع الموارد الاقتصادية**، بحوالي 9.6% و2.8% على التوالي، وذلك نتيجة التوسع في الإنفاق الداعم لتسريع تنفيذ الإستراتيجيات والمشاريع التنموية الكبرى، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية في مناطق المملكة المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات وتسهيل حركة السلع والأفراد.

ومـن المتوقـع ارتفاع الإنفاق على **قطاع الصحـة والتنميـة الاجتماعية** بحوالي 1.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق نتيجةً لاستمرار دعم أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية، وتحسين جودة الخدمات في القطاع الصحي مما يُسهم في رفع جودة الحياة وفقًا لرؤية السعودية 2030، كذلك تشير التوقعات إلى ارتفاع الصرف على **القطاع العسـكري** مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 259 مليار ريال أي بارتفاع نسبته 1.6%، ومن المتوقع انخفاض الصرف على **قطاع التعليم** بنحو 4.4%، بالإضافة إلى انخفاض طفيف بنسبة 0.02% **لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل** عن المنصرف الفعلي للعام السابق.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2023	ميزانية 2024	توقعات 2024	التغير السنوي* (فعلي 2023 - توقعات 2024)
الإدارة العامة	48	43	53	%9.6
العسكري	254	269	259	%1.6
الأمن والمناطق الإدارية	114	112	128	%12.1
الخدمات البلدية	77	81	115	%48.8
التعليم	210	195	201	%4.4-
الصحة والتنمية الاجتماعية	256	214	260	%1.7
الموارد الاقتصادية	85	84	88	%2.8
التجهيزات الأساسية والنقل	40	38	40	%0.02-
البنود العامة	208	216	202	%2.8-
المجموع	**1,293**	**1,251**	**1,345**	**%4.0**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

عجز / فائض الميزانية والدين العام

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانبين الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، ومنها تطوير المالية العامة من خلال التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، وتنويع مصادر الإيرادات من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق والتوسع في الإنفاق التحولي لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تسجل ميزانية العام 2024م عجزًا بنحو 115 مليار ريال (ما يعادل 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي).

عجز/فائض الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

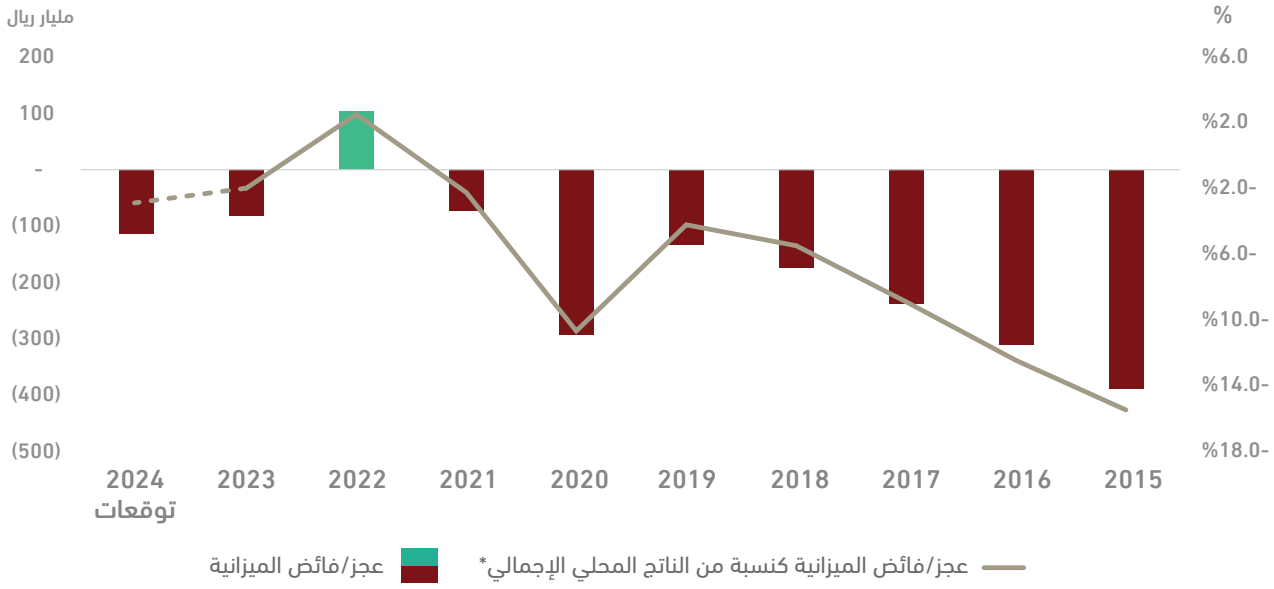

المصدر: وزارة المالية

* الأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م بحسب التوقعات المحدثة.

وبلغ إجمالي عمليات التمويل الحكومية حتى الربع الثالث من العام 2024م حوالي 185 مليار ريال شاملة عمليات إعادة الشراء المبكر المحلية والتمويل الحكومي البديل، كما تم سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 78 مليار ريال إذ بلغ سداد أصل الدين المحلي نحو 73 مليار ريال ويشمل ذلك مبالغ السداد المبكر لجزء من مستحقات أصل الدين المحلية للأعوام 2024م، و2025م، و2026م بنحو 63 مليار ريال، فيما بلغ سداد أصل الدين الخارجي نحو 5 مليار ريال، وبذلك بلغ رصيد الدين حتى الربع الثالث من العام 2024م نحو 1,158 مليار ريال، إذ تُشكّل

الديـون المحليـة نسـبة 59% مـن إجمالـي محفظـة الديـن العـام بينمـا بلغـت الديـون الخارجيـة نسـبة 41%، وتجدر الإشارة إلى أنه في شهر مايو من العام الحالي 2024م نُفذت عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة للأعوام 2024م، و2025م، و2026م بقيمة إجمالية تجاوزت 63 مليار ريال، وأُصدرت صكوك جديدة مقابلها بنحو 64 مليار ريال. حيث يأتي ذلك بهـدف الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين.

حركة الاقتراض حتى الربع الثالث من العام 2024م

المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين
*تشمل عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة للأعوام 2024م و 2025م و 2026م بقيمة إجمالية تجاوزت 63 مليار ريال وأصدرت صكوك جديدة مقابلها بنحو 64 مليار ريال.

ومن المتوقع ارتفاع حجم محفظة الدين العام بنهاية العام 2024م ارتفاعًا مدروسًا لضمان استدامة الدين، ليبلغ نحو 1,199[6] مليار ريال (أي ما يعادل 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ 1,050 مليار ريال (أي ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام السابق 2023م وذلك بغرض تمويل عجز الميزانية نتيجة للتوسع في الإنفاق لإسراع وتيرة تنفيذ بعض البرامج والمشاريع المُمكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 ولتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بالإضافة إلى استمرار الدعم الحكومي لبعض القطاعات مما يعزز من استكمال المشاريع الحيوية تحقيقًا لرؤية السعودية 2030.

كما تستهدف السياسة المالية محافظة المملكة على مركزها المالي وتحقيق الاستدامة المالية عبر الحفاظ على مستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية؛ حيث من المقدر أن تحافظ على نفس مستويات العام 2023م عند 390 مليار ريال.

[6] توقعات حجم محفظة الدين العام لعام 2024م بحسب أوضاع الأسواق المحلية والدولية.

ب- ميزانية عام 2025م وتقديرات المدى المتوسط

تقديرات ميزانية 2025م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	ميزانية 2024	توقعات 2024	ميزانية 2025
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**1,172**	**1,230**	**1,184**
الضرائب	**361**	**366**	**379**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	31	30	31
الضرائب على السلع والخدمات	279	280	290
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	21	22	23
ضرائب أخرى	30	34	36
الإيرادات الأخرى	**812**	**863**	**804**
النفقات			
إجمالي النفقات	**1,251**	**1,345**	**1,285**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,062**	**1,148**	**1,101**
تعويضات العاملين	544	558	561
السلع والخدمات	277	298	265
نفقات تمويل	47	44	59
الإعانات	38	34	31
المنح	4	4	2
المنافع الاجتماعية	62	97	98
مصروفات أخرى	91	113	86
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**189**	**198**	**184**
عجز الميزانية			
عجز الميزانية	**79-**	**115-**	**101-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%1.9-	%2.8-	%2.3-
الدين والأصول			
الدين العام	**1,103**	**1,199**	**1,300**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%25.9	%29.3	%29.9
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**395**	**390**	**390**

المصدر: وزارة المالية
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإيـــرادات

تهدف الحكومة خلال عام 2025م إلى الاستمرار في مسيرة المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانبين الاقتصادي والمالي، سعيًا لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة غير النفطية، مما يضمن وجود مصدر مستقر بعيدًا عن التذبذب في أسواق البترول. حيث أسهمت المبادرات والإصلاحات المنفذة خلال السنوات الماضية في نمو الإيرادات غير النفطية حتى أصبحت مصدرًا مستدامًا لتمويل النفقات في الميزانية، إذ من المتوقع زيادة نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية لإجمالي النفقات في الميزانية من 17% في عام 2015م إلى حوالي 35% بنهاية عام 2024م. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي لتبلغ 18% بنهاية عام 2024م مقارنة بنسبة 9% في عام 2015م، كما تسعى الحكومة إلى دعم النمو الاقتصادي لتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالأنشطة غير النفطية، مما يسهم في تحقق إيرادات غير نفطية مستدامة على المديين المتوسط والطويل.

وتشير التقديرات إلى أن **إجمالي الإيرادات** في عام 2025م سيبلغ حوالي 1,184 مليار ريال بانخفاض بنسبة 3.7% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2024م، نتيجة للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

الضرائـب

يقدر أن تحقق **الإيرادات الضريبية** في عام 2025م حوالي 379 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 3.6% مقارنة بتوقعات عام 2024م؛ ويأتي ذلك نتيجةً للنمو الاقتصادي واستمرار التحسن في الأنشطة غير النفطية، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية.

ومن المُتوقّع أن تبلغ إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** 31 مليار ريال في عام 2025م بارتفاع نسبته 2.0% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2024م، ويعود ذلك إلى تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية التي تنتهي بنهاية عام 2024م والتي أسهمت في تحفيز المكلفين بالسداد عن الفترات السابقة.

ومن المقدر أن تحقق **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 290 مليار ريال في عام 2025م، بارتفاع بنسبة 3.8% عن المتوقع تحقيقه في عام 2024م، وذلك نتيجة التوقعات الإيجابية للأنشطة غير النفطية والاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى التحسن في تحصيل الإيرادات الضريبية.

ويُتوقع أن تحقق **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** حوالي 23 مليار ريال في عام 2025م بارتفاع نسبته 2.4% عن المتوقع تحصيله بنهاية عام 2024م، مدفوعة بتوقع استمرار نمو الواردات في العام القادم ارتباطًا بتحسن مؤشرات الاستهلاك المحلي.

كما أنه من المُقدر أن تسجل **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 36 مليار ريال في العام 2025م بارتفاع نسبته 3.9% مقارنة بالمُتوقع لعام 2024م، انعكاسًا للنمو الاقتصادي المتوقع خلال العام 2024م وتحسن أداء القطاعات الاقتصادية.

الإيرادات الأخرى

يُقّدر أن تبلغ الإيرادات الأخرى والتي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات ودائع الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، نحو 804 مليار ريال لعام 2025م بانخفاض نسبته 6.8% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2024م. ويعزى ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء التقديرات في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

وقد تم إعداد عدة سيناريوهات لإيرادات عام 2025م تأخذ بالاعتبار التطورات العالمية والمحلية، حيث شملت السيناريو الأساسي - وهو المعتمد في الميزانية - بالإضافة إلى سيناريوهات بإيرادات أقل وأعلى من السيناريو الأساسي، وستستعرض هذه السيناريوهات في جزئية أبرز المخاطر على المالية العامة لعام 2025م والمدى المتوسط في هذا البيان.

النفقـات

في ظل العمل القائم لمشروع التخطيط المالي طويل المدى؛ ونتيجة للمراجعات الدورية ودخول العديد من المشاريع الكبرى حيز التنفيذ، بالإضافة إلى ترتيب أولويات الإنفاق في إطار الحيّز المالي المتاح على المدى الطويل مع ضمان المحافظة على الاستدامة المالية واستقرار

النمو الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق، تأتي ميزانية العام 2025م وعلى المدى المتوسط داعمة لتنفيذ المشاريع التي تسهم في تسريع تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، مع رفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين من خلال تطوير الخدمات الأساسية وتحسين المرافق الحكومية، علاوةً على الاستمرار بالإنفاق الاجتماعي الموجّه بما يكفل ضمان تخفيف أثر التغيرات الاقتصادية على الفئات المستهدفة عبر المراجعات الدورية لبرامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحفيز البيئة الاستثمارية لتحقيق التنمية الشاملة. وعليه؛ فمن المقدر أن يبلغ **إجمالي النفقات** لعام 2025م نحو 1,285 مليار ريال.

ومن المقدر أن تبلغ **النفقات التشغيلية** للعام 2025م نحو 1,101 مليار ريال منخفضة بنحو 4.0% مقارنة بالمتوقع لعام 2024م وهو ما يشكل 86% من إجمالي النفقات، وتقدر نفقات **تعويضات العاملين** بحوالي 561 مليار ريال مرتفعةً بنسبة 0.6% مقارنة بالمتوقع لعام 2024م؛ انعكاسًا لأثر العلاوة السنوية للموظفين. ومن المقدر أن يبلغ الإنفاق على باب **السلع والخدمات** حوالي 265 مليار ريال بانخفاض بحوالي 11.0% عن المتوقع لعام 2024م، وذلك نتيجةً لاستبعاد النفقات ذات الطبيعة غير المتكررة لعام 2024م، إضافةً إلى جهود هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في تمكين الجهات الحكومية من تبني أفضل الممارسات التي تسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق.

في المقابل من المقدر أن تبلغ **نفقات التمويل** في عام 2025م حوالي 59 مليار ريال مرتفعة بنسبة 33.4% مقارنة بالمتوقع في عام 2024م؛ ويأتي هذا الارتفاع انعكاسًا لارتفاع محفظة الدين العام نتيجة للتوسع في الإنفاق لتسريع وتيرة التنفيذ لبعض البرامج والمشاريع واستمرار الدعم الحكومي لبعض القطاعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المُمكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 والارتفاعات السابقة لنسبة الفائدة.

كما تقدر نفقات باب **المنافع الاجتماعية** بنحو 98 مليار ريال مرتفعة بشكل بسيط عن توقعات عام 2024م بنحو 0.7% نتيجة استمرار الإنفاق على الضمان الاجتماعي بنفس وتيرة الصرف الناتج عن زيادة الحد الأدنى لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي بما نسبته 20% بدءًا من شهر نوفمبر من العام 2023م، علاوةً على توجيه القيادة الرشيدة بتمديد استمرار الدعم الإضافي لمستفيدي حساب المواطن.

وعلى جانب **النفقات الرأسمالية**، فمن المقدر أن تبلغ نحو 184 مليار ريال في العام 2025م والتي تشكل 14% من إجمالي النفقات، حيث من المقدر أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو 6.9% مقارنة بالمتوقع لعام 2024م، وبزيادة بنسبة 18.3% وذلك باستبعاد نفقات نزع الملكيات غير المتكررة، بالإضافة إلى اعتزام الحكومة مواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج والإستراتيجيات التي تسهم في تسريع تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ورؤية السعودية 2030، علاوةً على استمرار الحكومة في تمكين القطاع الخاص والصناديق الوطنية من المشاركة في قيادة الفرص الاستثمارية.

النفقات التشغيلية والرأسمالية

(مليار ريال)

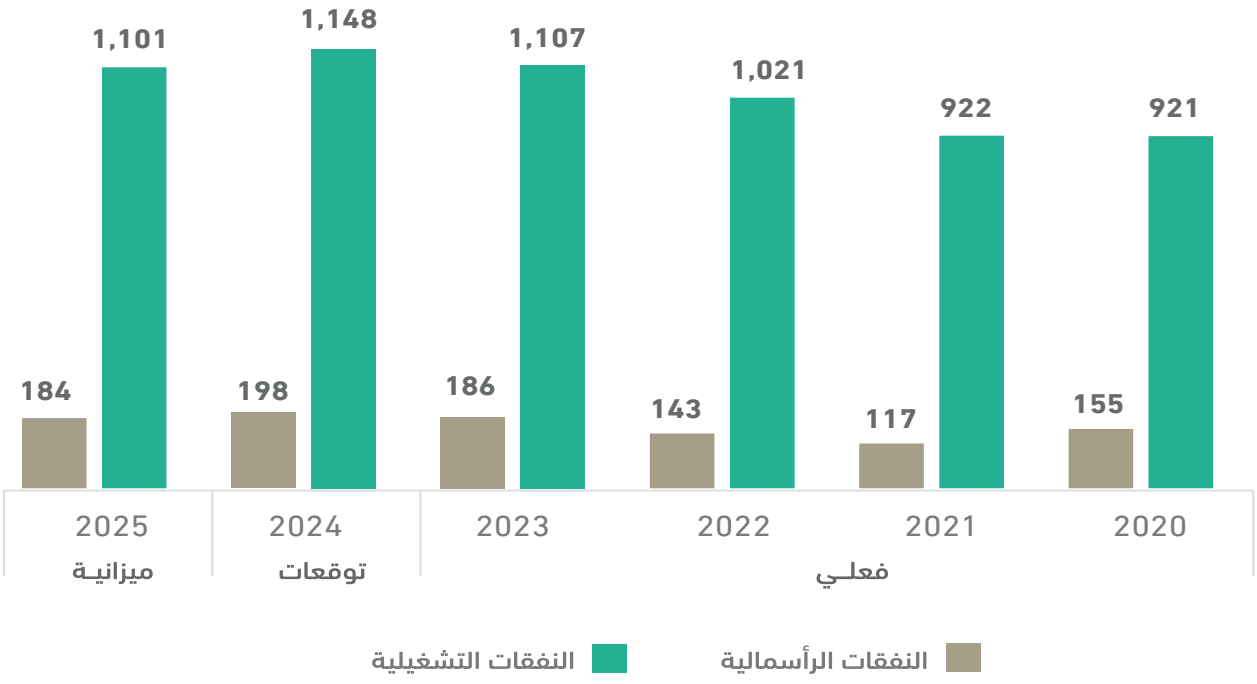

المصدر: وزارة المالية

عجز الميزانية والدين العام

تستهدف ميزانية عام 2025م والمدى المتوسط رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي مع استهداف التوسع في الإنفاق التحولي الهادف لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وعليه

من المُقدر أن تسجل الميزانية عجزًا بنحو 101 مليار ريال (ما يعادل 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2025م، مع توقع استمرار تسجيل عجز عند مستويات مقاربة نسبيًا على المدى المتوسط؛ نتيجةً لاستهداف الحكومة لسياسات مالية توسعية داعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

عجز/فائض الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

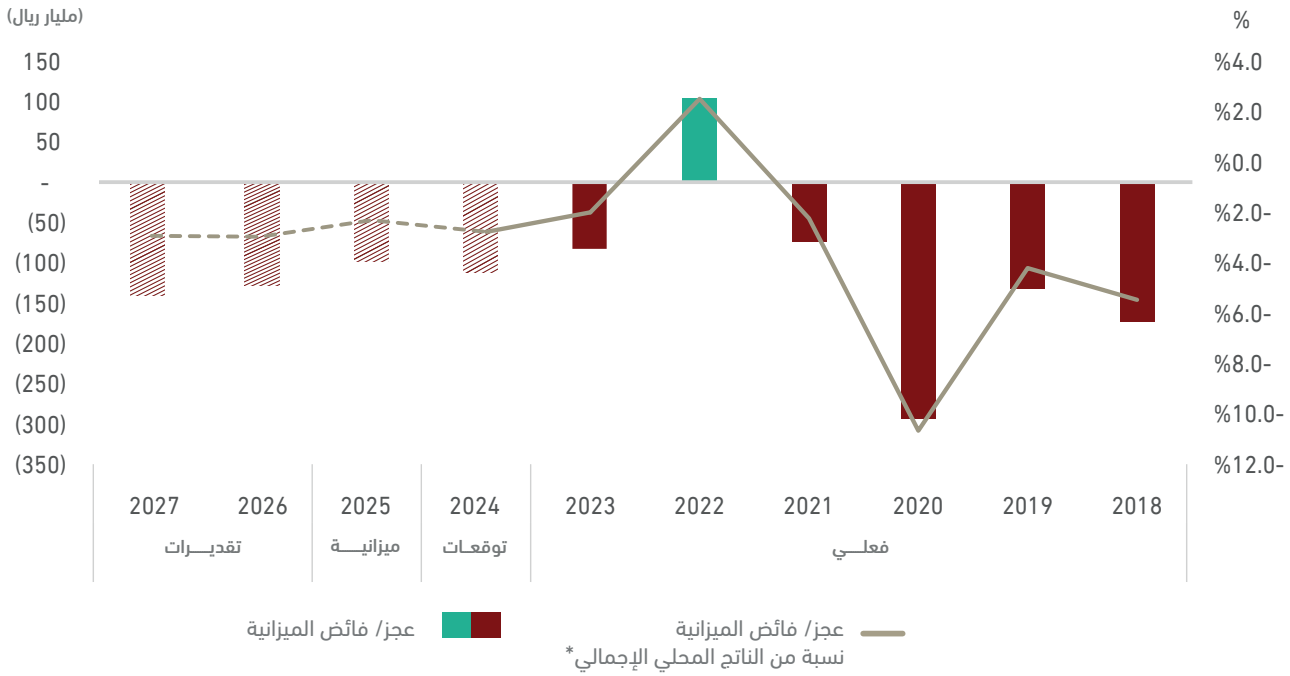

المصدر: وزارة المالية

* الأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2024 - 2027م بحسب التوقعات المحدثة.

ولتلبية احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية من خلال (المركز الوطني لإدارة الدين) على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق إستراتيجية الدين متوسطة المدى، والتي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر. وتراعي هذه الإستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي بشكل كافٍ لاستيعاب إصدارات الدين واستقرار أوضاع السيولة.

وتهدف الإستراتيجية إلى تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض، والاستمرار في البحث عن أسواق ومنهجيات تمويل جديدة عبر التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنية التحتية ووكالة ائتمان الصادرات، ويأتي ذلك ضمن إستراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة.

ومن المتوقع أن يبلغ **رصيد الدين العام** في عام 2025م حوالي 1,300 مليار ريال (أي ما يعادل 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، بهدف تغطية العجز المتوقع في الميزانية وسداد أصل الدين المستحق خلال العام 2025م وعلى المدى المتوسط، واغتنام الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لإدارة مستحقات أصل الدين للفترة القادمة، إضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وذلك بهدف تنويع قنوات التمويل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2023	ميزانية 2024	توقعات 2024	ميزانية 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
إجمالي الإيرادات	1,212	1,172	1,230	1,184	1,198	1,289
إجمالي النفقات	1,293	1,251	1,345	1,285	1,328	1,429
عجز الميزانية	81-	79-	115-	101-	130-	140-
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي **	%2.0-	%1.9-	%2.8-	%2.3-	%2.9-	%3.0-
الدين العام	1,050	1,103	1,199	1,300	1,430	1,570
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي **	%26.2	%25.9	%29.3	%29.9	%32.3	%33.3

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

** الأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2024 - 2027م بحسب التوقعات المحدثة.

ج- النفقات في ميزانية 2025م على مستوى القطاعات

يستعرض هذا الجزء أبرز البرامج والمشاريع المحددة التي سيُنفق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	42 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء وتطوير الطرق، والموانئ، والمطارات، والعقار، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	18 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	تحقيق أعلى مرتبة تاريخية للمملكة في مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر من الأمم المتحدة (EGDI) بتحقيق المرتبة السادسة عالميًا - متقدمة بنحو 25 مرتبة - كما حققت المرتبة الثانية على مستوى دول مجموعة العشرين.
	تنمية سوق الفضاء بتخريج أول 15 شركة ريادية في تقنيات الفضاء عبر برنامج حاضنة ريادة أعمال تقنيات الفضاء التي توفر مجموعة من الحزم التدريبية والإرشادية والدعم المالي مما يسهم في رفع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الفضاء.
	تعزيز مكانة المملكة الرقمية الرائدة من خلال تحقيق المركز الثاني على دول مجموعة العشرين في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية للعام 2024م الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.
	استقطاب استثمارات أجنبية ومحلية تجاوزت 41 مليار ريال في مجال التقنية ومراكز البيانات.
	إطلاق التجمع الوطني لأشباه الموصلات بإنشاء مجموعة تصميم متخصصة لأشباه الموصلات، كما تم إطلاق عدد من المبادرات الوطنية المتعلقة بتوطين تقنيات أشباه الموصلات في المملكة، وتشمل: • توطين تقنيات أشباه الموصلات من خلال تدريب 850 متدرب. • إطلاق مركز القدرات المشترك لأشباه الموصلات مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية "كاوست". • إطلاق برنامج الماجستير المشترك في أشباه الموصلات بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة كاليفورنيا وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	تطوير حلول البنية التحتية والتحليل عن طريق دمج بيانات 27 نظامًا حكوميًا ضخمًا في بحيرة البيانات بإجمالي أكثر من 322 نظامًا في بنك البيانات، وتحقيق وفورات عبر توحيد الجهود، ورفع مستوى جودة البيانات الوطنية وأتمتة كافة عمليات مشاركة البيانات بين الجهات، إضافة إلى تمكين الجهات من تحليل البيانات باستخدام أحدث تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.
البيانات والذكاء الاصطناعي	إطلاق نموذج "علّام" الذي يهدف إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي باللغة العربية، وإدراجه ضمن منصة (Watsonx) التابعة لشركة (IBM) واحدًا من أفضل النماذج التوليدية باللغة العربية في العالم، كما حقق نموذج "علّام" المركز الأول عالميًا ضمن فئته كأفضل نموذج لغوي توليدي باللغة العربية وفقًا للتقييم المعياري Arabic MMLU المتخصص باللغة العربية حيث يعد معيارًا رائدًا للنماذج اللغوية الضخمة.
	تقديم خدمات تقنية متقدمة تسهم في تحسين تجربة الحجاج خلال موسم الحج، وذلك من خلال توفير حلول ذكية للرصد والتحليل، مما يسهل إدارة الحشود ويضمن سلامة وأمان ضيوف الرحمن، ومنها منصتي: (بصير) و(سواهر) الذكيتين، حيث تمت تغطية منشأة الجمرات بأكثر من 300 كاميرا يصل عددها مع الأنفاق والمواقع الأخرى إلى أكثر من 400 كاميرا تحليل ذكي ترتبط مباشرة بخوارزميات ذكاء اصطناعي لتصنيف وعدّ الكثافة والحشود ومعرفة عدد الحجاج في مختلف الأدوار ومواقع التكدس والازدحام وقياس حركة السير لمعالجة أي حدث طارئ في وقته، إضافة إلى حالتيّ استخدام لمنصة بصير.
	تعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير شبكة من العلاقات والشراكات الدولية لدعم التقدم في هذا المجال من خلال تنظيم وإقامة القمة العالمية للذكاء الاصطناعي بنسختها الثالثة لتعزيز النقاش العالمي حول الذكاء الاصطناعي.
تنمية البحث والتطوير والابتكار	تم إطلاق البوابة الوطنية للوصول المفتوح، التي توفر للعلماء والباحثين إمكانية الوصول إلى البنية التحتية البحثية المتطورة والاستفادة من أكثر من 1,000 معمل تابع لـ 30 جهة.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
النقل والخدمات اللوجستية	نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل والخدمات اللوجستية في النصف الأول من عام 2024م بنسبة تقدر بـ 6.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.
	تعزيزًا لمستوى خدمات قطاع النقل والخدمات اللوجستية ورفع مستوى الشراكات الإقليمية والعالمية لقطاع متكامل ومنافس على كافة الأصعدة بلغ إجمالي عقود الاستثمارات الموقعة في القطاع أكثر من 200 مليار ريال.
	فوز المملكة باستضافة ورئاسة العديد من المنظمات والمنتديات العالمية مما يعزز الحضور الدولي للمملكة عالميًا وريادتها كمركز لوجستي عالمي، ومحور دولي لربط القارات الثلاث، ومنها: 1. استضافة منتدى الأونكتاد العالمي لسلاسل التوريد خلال عام 2026م 2. رئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للطيران المدني 3. عضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية لعامي 2024م – 2025م 4. مؤتمر مستقبل الطيران FAF 24 - في نسخته الثالثة، والذي أقيم في الرياض خلال مايو 2024م بمشاركة أكثر من 8,500 من خبراء وقادة قطاع الطيران العالمي، وبحضور رفيع المستوى ضم 31 وزيراً و77 من قادة هيئات الطيران المدني في 130 دولة، وشهد المؤتمر تمكين وتوطين عدد من عروض الاستثمارات في قطاع الطيران بالمملكة، بلغت قيمتها نحو 375 مليار ريال.
	تنفيذ عدد من المبادرات في موسم الحج لعام 1445هـ من خلال تبني تجارب وسائل النقل الحديث والصديقة للبيئة لرفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للحجاج، ومنها: تجربة مركبات النقل وتوصيل الطلبات ذاتية القيادة، وتدشين تجربة التاكسي الجوي ذاتي القيادة، واستخدام الإسفلت المطاطي المرن على ممرات المشاة وتبريد الأسطح الإسفلتية في المشاعر المقدسة، وارتفاع الطاقة الاستيعابية للمقاعد المخصصة جوًا لضيوف الرحمن بأكثر من 24 مليون مقعد، وتحقيق زيادة تتجاوز 42% في أعداد مستخدمي قطار الحرمين لأكثر من 1.07 مليون حاج بالمقارنة بموسم حج 1444هـ، وتفعيل مبادرة مسافر بلا حقيبة.
	تفعيل عقود التشغيل والصيانة المبنية على الأداء لتعزيز كفاءة إدارة الأصول وتحسين جودة شبكة الطرق.
	إطلاق نظام القانون الموحد للنقل البري الدولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
	تدشين 5 صالات سفر في عدد من المطارات الدولية بالمملكة؛ وهي (مطار الإحساء الدولي، ومطار الطائف الدولي، وصالة رقم 1 في مطار الملك خالد الدولي، وصالة التنفيذي في مطار حائل الدولي، وتدشين توسعة مطار أبها الدولي).

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
البيانات والذكاء الاصطناعي	رفع متوسط نضج الجهات الحكومية في المؤشر الوطني للبيانات (نضيء)، حيث يمتاز المؤشر بمنهجية شاملة تغطي ممارسات إدارة البيانات، والامتثال لضوابط البيانات الوطنية، بالإضافة إلى القياس الكمي للمؤشرات التشغيلية.
	رفع نسبة جاهزية تبني الذكاء الاصطناعي للجهات الحكومية لتمكين وتحفيز التبني المسؤول للذكاء الاصطناعي.
	زيادة عدد مجموعات البيانات المستضافة في بنك البيانات الوطني، بهدف قياس العدد المخزن في بنك البيانات الوطني بطريقة آلية منظمة حتى تسهل مشاركتها مع أصحاب المصلحة.
	زيادة عدد حالات الاستخدام المفعلة للمنصة الوطنية للمدن الذكية (تراكمي)، ويستهدف قياس عدد حالات استخدام المدن الذكية المفعلة ذوات الأثر الإستراتيجي في تحقيق أولويات المدن الذكية، مثل: الأمن والسلامة وجودة الحياة والاستدامة البيئية.
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إضافة شركتين كبرى أجنبية في السوق السعودي بنهاية عام 2025م، ليصبح العدد الإجمالي 8 شركات ملياراية.
	تصنيع وإطلاق قمر صناعي سعودي لدراسة طقس الفضاء ضمن مهمة أرتيمس 2 لاستكشاف القمر.
النقل والخدمات اللوجستية	تدشين عدد من صالات السفر في عدد من المطارات الدولية بالمملكة (مطار الجوف الدولي، ومطار الباحة الدولي، والصالة الجنوبية في مطار الملك عبدالعزيز الدولي).
	زيادة عدد الناقلات الجوية الوطنية بتصريح ناقل وطني جديد في الدمام وتشغيل طيران الرياض.
	التوسع في مشاريع النقل العام بالحافلات في عدد من المناطق والمحافظات وتشغيل شبكة النقل العام.
	افتتاح 6 مناطق لوجستية في العديد من الموانئ السعودية لزيادة الطاقة الاستيعابية.

قطاع التعليم

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	201 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، وإدارة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والتطوير والابتكار، وتقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	36 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
التعليم	تقدم مراتب الجامعات السعودية بتصنيف 3 جامعات ضمن أفضل 200 جامعة ودخول جامعة الملك سعود ضمن أفضل 100 جامعة في تصنيف شنغهاي.
	ارتفاع نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم الجامعي خلال 6 أشهر من التخرج إلى 43% مقابل 32% في عام 2023م.
	الاعتماد المؤسسي لأربعة منشآت تدريبية في أنحاء المملكة وذلك تعزيزاً لتحقيق مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية وتحسين ترتيب المؤسسات التعليمية.
	انضمام ثلاث مدن تعلم سعودية في المملكة لشبكة اليونسكو لمدن التعلم في المدينة المنورة، والأحساء، ومدينة الملك عبدالله بثول، وتعد مدينة التعلم هي المدينة التي تسخر مواردها وتكثف جهودها لتعزيز مبدأ التعليم الشامل، وإحياء التعلم في الأسر والمجتمعات وتزويد الأفراد من جميع الأعمار بالمهارات اللازمة لدعم التنمية الوطنية، وتأهيل المواطنين لدخول سوق العمل.
	إنشاء 40 مركز للبحث والتطوير والابتكار في المنشآت التدريبية وذلك لتبني ودعم الابتكارات والاختراعات والأفكار المتميزة وتطبيق البحوث واستطلاعات الرأي بما يسهم في حث المبدعين والمبتكرين على البحث والإبداع والتطوير.
	تسجيل 28,264 طالب وطالبة من الموهوبين في البرنامج الوطني للكشف عن الموهوبين بارتفاع بنسبة 10% في أعداد الطلبة الموهوبين لعام 2024م مقارنة بالعام السابق.
	تحقيق 6 جوائز عالمية في مجال النشاط التقني والموهبة والابتكار والتدريب والتعليم.
	بناء وتشغيل 30 مدرسة بمنطقة المدينة المنورة بمشاركة القطاع الخاص، وذلك ضمن مشروع المرحلة الأولى من البرنامج التنفيذي لمبادرة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المباني التعليمية.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
التعليم	رفع نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال لتصل إلى 40% لعام 2025م لتحقيق المستهدف لعام 2030م وهو 90%، كذلك سد احتياج رياض الأطفال من الكوادر التعليمية المتخصصة في مرحلة رياض الأطفال.
	رفع نسبة الطلاب ذوي الإعاقة الملتحقين في المؤسسات التعليمية.
	تنفيذ صالات رياضية في مدارس الطالبات في التعليم العام.
	تدريس اللغة الصينية في مدارس التعليم العام بواقع 102 ألف طالب لكل سنة دراسية ابتداء من عام 2024م.
	زيادة نسبة المنشآت التدريبية المعتمدة من هيئة تقويم التعليم والتدريب إلى 39% في عام 2025م.
	إنشاء 3 مدارس للموهوبين في المجالات المختلفة، حيثُ ستخصص مدارس للطلبة الموهوبين تعمل على تنمية قدرات الطلاب في مجالات مختلفة؛ باستحداث مدرسة موهوبين رياضية، ومدرسة موهوبين تقنية في منطقة الرياض.
	فتح فرع لجامعة ولاية أريزونا في المملكة لرفع مستوى التنافسية في التعليم وتوفير تعليم متنوع دولي.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	260 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	تقديم الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والأبحاث، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية والجانب الاجتماعي ويشمل ذلك خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية، كما ينظم الجانب الثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	28 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	إصدار 113 مليون وصفة إلكترونية بتكلفة 2.4 مليار ريال وتحقيق وفورات مالية بقيمة 1.3 مليار ريال عبر خدمة "وصفتي".
	تحسين جودة الرعاية الصحية من خلال تقليل زمن الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح بنسبة 20%، وتوفير خدمات الإسعاف والنقل الجوي بكفاءة أعلى.
	توسيع نطاق التغطية الصحية ورفع جودة الرعاية الصحية من خلال زيادة عدد المستفيدين من الضمان الصحي ليصل إلى 12.5 مليون مستفيد وتقليل الحاجة لنقل المرضى خارج مناطقهم.
	رفع كفاءة التشغيل مما أسهم في زيادة العمليات الجراحية المجدولة بنسبة 27% وارتفاع نسبة الوصول إلى خدمات الطوارئ خلال 4 ساعات إلى 91%.
الصحة	تعزيز قدرات المختبرات المحلية في إجراء الفحوصات التخصصية وتقليل الاعتماد على الفحوصات الخارجية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف على المدى الطويل حيث زادت نسبة توطين الفحوصات التخصصية بنسبة 13.1% مما يعادل 14 فحص وتقليل الاعتماد على إرسال العينات للخارج.
	تطوير خدمات طب الأسنان وزيادة عدد العيادات النشطة بنسبة 137%، وزيادة نسبة المواعيد بـ 200%، وزيادة في المراكز الأولية بنسبة 250%.
	توريد مركبات إسعاف متطورة وخاصة للطرق الوعرة والأماكن المزدحمة والحوادث الجماعية ومجهزة بتجهيزات طبية لإنقاذ المصابين.
	تحقيق عدد من الاعتمادات للمعايير العالمية؛ حيث حصلت وزارة الصحة والمنظومة التابعة لها على 17 شهادة عالمية، وتم اعتماد 31 مختبرًا من الكلية الأمريكية لعلم الأمراض والمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، ورفع نسبة الامتثال الصحي إلى 84% في 252 منشأة.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	إطلاق منصة الفسح الفوري لتسهيل وتسريع عمليات المراجعة والفسح للمحتوى الرقمي.
الإعلام	إقامة واحات الإعلام للتغطيات الإعلامية وتوظيف التقنية الحديثة لتحقيق الإبداع والابتكار في مواكبة الأحداث الوطنية والمناسبات الكبرى والمشاركات الدولية للمملكة.
	الإطلاق الرسمي لمنصة سعوديبيديا، وهي أكبر موسوعة رقمية لتكون مرجعًا موحدًا لكل المحتوى المرئي السعودي محليًا وعالميًا بحيث سيتم العمل على إنتاج وعرض المحتوى المرئي والمقروء المتعلق بثقافة وتاريخ وتراث ومنجزات المملكة، مما يوفر سبل تعزيز المعرفة بالوطن وبكل ما يتعلق به بطريقة جاذبة وسهلة الوصول، ولتكون مصدراً معتمداً للأفراد، والمنظمات، والمؤسسات وغيرها.
الترفيه	إطلاق برنامج العيد لعام 2024م والذي يهدف إلى إثراء التجربة الترفيهية لسكان المملكة من مختلف المناطق، وذلك من خلال تنفيذ 24 فعالية ترفيهية مختلفة، حيث شملت تلك الفعاليات على عروض للألعاب النارية، وحفلات غنائية، ومسرحيات، وذلك سعيًا لإثراء التجربة الترفيهية وتلبية احتياجات سكان المملكة على المستوى الترفيهي.
	إطلاق النسخة الثانية من فعاليات جولة المملكة لعام 2024م التي تهدف إلى إقامة فعاليات ترفيهية تغطي 5 مدن رئيسية في المملكة وتشتمل الفعاليات الترفيهية على حفلات غنائية ومسرحيات.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الرياضة	تأهيل ومشاركة عدد من الأبطال السعوديين للمشاركة في الألعاب الأولمبية والألعاب البارالمبية والحصول على الميداليات في عدد من البطولات الدولية، وتحقيق المملكة العربية السعودية لأربع وستين ميدالية من الميداليات الإقليمية والدولية والعالمية في عدة مسابقات منها ست عشرة ميدالية ذهبية، وعشرون ميدالية فضية، وثمان وعشرون ميدالية برونزية والتأهل للألعاب الأولمبية في باريس لعام 2024م.
	تطبيق نظام الموارد المؤسسي للأندية الرياضية المعني بـ 59 نادياً لعام 2024م.
	تطوير الأندية إداريًا وماليًا حيث وصل عدد الأندية المشاركة في مبادرة الحوكمة إلى 74 نادي لموسم 2023-2024م للمساهمة في رفع مستوى الأندية الرياضة بمجال الحوكمة.
	اختيار 8 سفراء من المواطنين السعوديين لتمثيل المملكة في برامج الأكاديمية الأولمبية الدولية (IOA) لعام 2024م.
	ارتفاع عدد الأندية المفعلة للألعاب المختلفة في المملكة في موسم 2023-2024م من 43 ناديًا إلى 126 ناديًا.
	دعم وتمكين المرأة في الرياضات المختلفة من خلال زيادة عدد المنتخبات النسائية من 25 إلى 35 منتخبًا وإعداد لاعبات من 4,800 إلى 8,000 لاعبة بشكل غير مباشر للوصول إلى مراكز قيادية وإعداد لاعبات محترفات في مختلف الألعاب المحلية والإقليمية أو الدولية.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	في إطار تحسين بيئة العمل الحكومي وتعزيز الولاء الوظيفي، ارتفعت نسبة الارتباط الوظيفي إلى 80% متجاوزًا مستهدف رؤية السعودية 75%. كما ارتفع معدل نضج ممارسات الموارد البشرية بنسبة 62% ليصل إلى 2.37 متجاوزًا مستهدف عام 2024م عند 2.1 من 4. كذلك ارتفع عدد المستفيدين من برنامج الولاء الوظيفي "دوم" ليصل إلى 170 ألف موظف محققًا 89 ألف عملية.
الموارد البشرية	شهد عدد المستفيدين من برامج ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية بنهاية الربع الثالث من عام 2024م زيادة حيث استفاد أكثر من 1.7 مليون مستفيد ومستفيدة، مرتفعًا بنسبة 5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين بنهاية العام 2024م إلى أكثر من 2.2 مليون مستفيد ومستفيدة، مما ساهم في تعزيز ربط الباحثين عن عمل بأصحاب العمل، بالإضافة إلى توظيف أكثر من 294 ألف مستفيد ومستفيدة حتى الربع الثالث من هذا العام، ومتوقع الوصول إلى توظيف أكثر من 380 ألف مستفيد ومستفيدة بنهاية العام، كما تجاوز عدد المنشآت المستفيدة من خدمات الصندوق أكثر من 150 ألف منشأة في مختلف قطاعات سوق العمل بمختلف مناطق المملكة، كما تم اطلاق منصة جدارات الشاملة للتوظيف، لتعزيز جهود التوظيف في جميع القطاعات.
	أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خدمات مبتكرة لجميع مناطق المملكة بهدف معالجة الطلبات والشكاوى والاستفسارات بشكل أكثر فعالية دون الحاجة إلى زيارة الفروع وذلك من خلال تفعيل الفرع الافتراضي وخدمة الاتصال الاستباقي وستسهم هذه الخدمات في تقليل عدد الزيارات، وتوفير وقت وجهد المستفيدين وتقديم تجربة شاملة متميزة لهم.
	شهد سوق العمل في المملكة نموًا ملحوظًا مع تطوير أكثر من 140 خدمة على منصة "قوى" وتوثيق أكثر من 9 ملايين عقد عمل، كما سجلت أكثر من 98% من المنشآت في برنامج حماية الأجور وأُطلق برنامج التحقق المهني لمؤهلات العاملين الوافدين في 128 دولة، وحققت الحملة الوطنية "وعد" أكثر من 1.3 مليون فرصة تدريب لـ 83 ألف طالب مما يعكس التزام المملكة بتعزيز كفاءة سوق العمل وتطوير البيئة المهنية.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	تمكين الأفراد والمنشآت من خلال تمويل 104 ألف فرد ومنشأة بقيمة 7.4 مليار ريال بالإضافة إلى 3,700 سيدة بمبلغ 970 مليون ريال وتمكين الجمعيات غير الربحية لتعزيز خدمات التمويل في المناطق.
	تخصيص خدمة بحث الحالات الاجتماعية لمستفيدي الضمان الاجتماعي بمرحلتيه الأولى والثانية، محققًا تأثيرات ملموسة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. كما أسهم المشروع في تعزيز مشاركة القطاع الخاص عبر إتاحة فرصتين استثماريتين واعدتين، ورفع جودة خدمة العملاء وتعزيز نمط الحياة الاجتماعية.
تنمية اجتماعية	نمو عدد المنظمات غير الربحية حتى نهاية شهر أكتوبر لعام 2024م بنسبة تقارب 222% مقارنة بنسبة 4% في عام 2018م.
	تبني الفرص التنموية وإطلاق مبادرات شملت أكثر من 9 ملايين مستفيد من خلال مساهمات القطاع الخاص لأكثر من 3 مليار ريال على المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية.
	إطلاق حملة مكافحة التنمر والإيذاء بعنوان "مالك حق"، وشملت سلسلة من الأنشطة المصممة خصيصًا لتعزيز الوعي حول قضايا التنمر، والتمييز، والتحرش، والإيذاء داخل البيئة التعليمية والأسرة مما له من أثر اجتماعي في تحسين الوعي والفهم لدى الأطفال وتطوير مهاراتهم في التعامل وزيادة الثقة بالنفس والأمان وتحسين التواصل معهم.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	أكملت وزارة الثقافة عمليات ترميم وتطوير مركز الملك فهد الثقافي وذلك ضمن جهودها لجعل المركز مجمعًا ثقافيًا شاملًا يضم أقسام متعددة ومسرحًا رئيسيًا بسعة 2,750 مقعدًا، ويستضيف مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والفنية من معارض ومحاضرات وعروض مسرحية. وافتتح المركز بعروض أوبرا زرقاء اليمامة في الربع الثاني من العام 2024م.
	تعزيز الأصول الثقافية في المملكة العربية السعودية، من خلال طرح منتجات تأمين جديدة تستهدف الأعمال الفنية بغرض الاقتناء في المقرات أو الإعارة، كما استحدث منتج تأميني ثقافي يعد الأول من نوعه في المملكة والمنطقة، حيث يساهم في الحفاظ على الأصول الثقافية ويعزز استدامتها، ويستهدف هذا المنتج جميع القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية، بالإضافة إلى الأفراد. وفي إطار تعزيز هذا المبادرة، عُقد مؤتمر للتأمين الثقافي بحضور مجموعة من المسؤولين من الجهات الحكومية والسفارات الدولية والرؤساء التنفيذيين والمتخصصين المهتمين في المجالين الثقافي والتأميني، وقد ركز المؤتمر على أهمية منتج التأمين الثقافي وضرورة زيادة الوعي بالمحافظة على الأصول الثقافية وتعزيز استدامتها، مما يعكس رؤية المملكة في تعزيز الثقافة وترسيخها في المجتمع.
الثقافة	اعتماد مجموعة من التشريعات الجديدة في قطاع الأفلام في المملكة لتعزيز الصناعة السينمائية ودعم الإنتاج المحلي، وشملت هذه التشريعات تخفيض المقابل المالي لرخص السينما، مما يسهل على المستثمرين الدخول إلى هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تم إعفاء الأفلام السعودية من رسوم الفسح والتصنيف. وقد تم الاتفاق مع الهيئة العامة لتنظيم الإعلام ووزارة المالية على آلية تنفيذ تحمل الدولة للمقابل المالي لفسح وتصنيف كل عينة من الأفلام السعودية السينمائية. تعكس هذه الخطوات التزام المملكة بتطوير صناعة الأفلام وتعزيز دورها الثقافي والإبداعي.
	دشنت وزارة الثقافة بشراكةٍ إستراتيجية مع جامعة الملك سعود بالرياض، كلية الفنون بالجامعة التي تُعد الأولى من نوعها بالمملكة، وذلك تحت مظلة رؤية السعودية 2030 وتحقيقًا لأهداف إستراتيجية تنمية القدرات الثقافية التي تنبثق من الإستراتيجية الوطنية للثقافة وتسهم في تغطية احتياج سوق العمل من المهن الثقافية وتعنى الكلية بتدريس 8 برامج وتضم الكلية ثلاثة أقسام علمية ثقافية، وهي: قسم التصميم، المعني بتدريس علوم التصميم الجرافيكي، وقسم الفنون الأدائية الذي يقدم برامج دراسية في علوم المسرح والسينما والموسيقى، وقسم الفنون البصرية الذي يركز على تدريس علوم الطباعة والرسم والتحت والخط العربي.
	نُظمت مجموعة من المهرجانات الثقافية والفنية التي استهدفت استعراض الفنون الأدائية، حيث شهد مهرجان قمم للفنون الأدائية الجبلية مشاركة 25 دولة إلى جانب 20 فرقة محلية من مناطق المملكة، مع تنظيم مسيرتين كرنفاليتين في شارع الأمير سلطان. وقد تضمن المهرجان فعاليات مصاحبة مثل متاجر الحرفيين، ومنصات عرض الأزياء، وفعاليات خاصة بالأطفال، بالإضافة إلى برنامج ثقافي متنوع يتضمن ندوات وورش عمل متخصصة في الفنون الأدائية الجبلية بمشاركة نخبة من المتحدثين. وقد شكل المهرجان نقلة نوعية في توعية الزوار بالفنون الأدائية الجبلية ودعم المواقع التراثية في منطقة عسير، واستمر لمدة 8 أيام في 8 مواقع مختلفة.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
الصحة	افتتاح وتشغيل 5 مستشفيات جديدة في المناطق المستهدفة وزيادة عدد الأسرة الفاعلة بمقدار 963 سرير للوصول إلى معدل 23 سرير لكل 10 آلاف من السكان، بما في ذلك رجال ألمع، وظهران الجنوب، وحائل، ومكة المكرمة، ومستشفى الصحة النفسية بالرياض. وسيتم تجهيز المستشفيات بالمعدات الطبية الحديثة وتوظيف كوادر بشرية مؤهلة لتلبية احتياجات السكان الصحية وتحسين جودة الرعاية الطبية المقدمة.
	تأمين 568 آلية ما بين سيارات إسعاف ومركبات كهربائية وبرمائية لنقل المصابين والمستلزمات الطبية لتعزيز خدمات الطوارئ والرعاية الصحية.
	تطوير برامج الفحص المبكر لحديثي الولادة والأطفال لتعزيز جودة الحياة والحد من الإعاقة، ويتضمن المشروع تطوير برنامج الفحص المبكر لحديثي الولادة للكشف عن مشاكل السمع والأمراض الوراثية، مع توفير قاعدة بيانات مرجعية للأطفال في القطاعين الحكومي والخاص. كما يشمل المشروع فحص السمع ما قبل الدراسة وربطه بنظام نور لتحسين جودة حياة الأطفال التعليمية. يهدف البرنامج إلى تعزيز التدخل المبكر في حالات مشاكل السمع والأمراض الوراثية، مما يقلل من نسب الإعاقة ويحسن الرعاية الصحية للأطفال على مستوى المملكة.
	زيادة نسبة تغطية الفتيات بلقاح الورم الحليمي والكشف المبكر عن فيروس الورم الحليمي للوصول إلى نسبة تغطية 90% بلقاح الورم الحليمي المسبب لسرطان عنق الرحم، وذلك من خلال تقديم خدمة التطعيم للفتيات في الصف الأول متوسط، بالإضافة إلى تقديم خدمة الكشف المبكر عن الإصابة بالفايروس للنساء من عمر 30 سنة وتحويل الحالات الإيجابية إلى الفحص المبكر عن سرطان عنق الرحم. ويهدف المشروع إلى الوقاية من الإصابة بسرطان عنق الرحم، والحد من انتشار الفيروس من خلال التطعيم والكشف المبكر، مما يسهم في تحسين الصحة العامة.
	تفعيل نموذج الرعاية الحديثة من خلال التوسع في خدمات الأورام والكشف المبكر عن السرطان وتوفير الأجهزة التشخيصية في 3 مراكز جديدة.
	توسيع مراكز الغسيل الكلوي في المستشفيات العامة في حريملاء، وجازان، ويشمل المشروع التوسع في خدمات الغسيل الكلوي بمستشفيي حريملاء وجازان العامة، مع زيادة الطاقة الاستيعابية إلى 200% في كل مستشفى. سيتم إنشاء وتجهيز مراكز متطورة للغسيل الكلوي، بتمويل قدره 10 ملايين ريال لمستشفى حريملاء و30 مليون ريال لمستشفى جازان. يهدف المشروع إلى تحسين جودة خدمات الغسيل الكلوي المقدمة وزيادة القدرة على استيعاب المزيد من المرضى
	تطوير وتفعيل مراكز الترحيل الطبي ومراكز القيادة والتحكم وتوفير مراكز الإسعاف المطورة في مختلف المناطق.
	تصنيف مركز التميز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث الصحية من منظمة الصحة العالمية.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
	الشراكة مع الصين (مسرعة الأعمال) بهدف مساعدة رواد الأعمال في قطاع الإعلام، من خلال توفير الموارد والإرشاد، وتبادل الخبرات بين البلدين.
الإعلام	إنتاج فيلم "المملكة في عام 2024م"، وهو فيلم وثائقي يعرض نهاية كل عام، ويهدف إلى سرد الإنجازات والأحداث والمشاريع التي تركت أثرًا كبيرًا في حياة السعوديين خلال العام.
	إنتاج سلسلة "الصوت والحركة" وهي سلسلة ترفيهية ثقافية توثق أصل الرقصات والموروثات الشعبية التقليدية لمختلف مناطق المملكة، وأصالتها وعراقتها، والمعاني التي تحملها للقبيلة والمنطقة والمملكة بصفة عامة.
الترفيه	إطلاق موسم الرياض 2024-2025م حيث يعد أكبر المواسم السعودية التي شهدتها المملكة ويحتوي على مجموعة متنوعة من الخيارات والأنشطة الترفيهية ويهدف إلى تعزيز مفهوم الترفيه والسياحة بالمملكة، ويستهدف زيادة عدد الزوار من مواطنين ووافدين، وخلق الوظائف الدائمة والموسمية واستدامة القطاع بشكل عام من خلال تحقيق تجارب ترفيهية مستدامة وعالية الجودة. يستهدف الموسم أيضاً، بنسخته الجديدة المساهمة في تعزيز المحتوى المحلي من خلال إشراك الشركات المحلية في الأنشطة والفعاليات.
الرياضة	رفع معدل الحضور الجماهيري الحالي إلى 2.49 مليون في مباريات دوري المحترفين السعودي بنسبة 5% للمساهمة في جعله ضمن أقوى 10 دوريات في العالم.
	زيادة عدد الأندية المفعلة للرياضات المختلفة وعددها 126 نادياً لتصبح 130 على الأقل بنسبة زيادة 3% عن الموسم السابق.
	تأهيل وتطوير ملعب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لاستضافة مباريات بطولة كأس آسيا ليتسع إلى 20 ألف مقعد.
	زيادة عدد الأندية المشاركة في مبادرة الحوكمة بنسبة 15% عن الموسم السابق، لرفع مستوى الأندية الرياضة بمجال الحوكمة.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
الموارد البشرية	تطبيق نموذج التحول إلى إدارة الأداء الوظيفي على 24 وزارة في عام 2025م، بهدف رفع كفاءة رأس المال البشري في القطاع الحكومي، من خلال مواءمة اداء ومستهدفات الموظفين مع الأهداف الإستراتيجية للجهة، ورفع قدرة القياديين وشاغلي الوظائف الاشرافية والمختصين على كتابة الأهداف الذكية القابلة للقياس.
	استهداف توفير فرص عمل لأكثر من 400 ألف شخص في قطاعات حيوية وتقديم الخدمات لأكثر من 170 ألف منشأة والوصول إلى 2.3 مليون مستفيد من خلال برامج التدريب والتمكين لصندوق تنمية الموارد البشرية في جميع مناطق المملكة.
تنمية اجتماعية	تحقيق زيادة في نسبة رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية إلى 85% لعام 2025م، بهدف تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.
	زيادة عدد المتطوعين والفرص التطوعية في المملكة إلى 750 ألف متطوع في عام 2025م.
	زيادة النمو في عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 124% لعام 2025م.
الثقافة	افتتاح متحف "الذهب الأسود" كأول متحف إبداعي دائم عن النفط في السعودية بالشراكة مع مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية. يقدم المتحف سردًا إبداعيًا لمسيرة النفط عبر أكثر من 200 عمل فني معاصر يعكس تأثيره التاريخي والاقتصادي والثقافي على البشرية.
	افتتاح مركز الأمير محمد بن سلمان العالمي للخط العربي، وهو مركز يعنى بكل ما يخص الخط العربي ويتضمن تعليم الخط العربي لتخريج ممارسي للخط العربي بشهادات معتمدة لأول مرة في المملكة.
	دعم وتعزيز الأدب والترجمة عبر إقامة ملتقى الترجمة الدولي، وتنظيم فعاليات أدبية، وإقامة دورات تدريبية، ودعم ترجمة المحتوى من وإلى اللغة العربية، وتحفيز الإبداع في الأدب عبر إنشاء منصات جديدة وتعزيز التعاون في هذا المجال.
	تعزيز وتطوير قطاع الفنون البصرية من خلال دعم الممارسين والمبدعين، وتنظيم الفعاليات والمعارض، وتطوير برامج تدريبية وتعليمية، بما يشمل ذلك تطوير السياسات، وتحديث الإستراتيجيات، وإنشاء منصات لعرض الفنون البصرية وتعزيزها محليًا ودوليًا.

قطاع الخدمات البلدية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	65 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء وتطوير البنية التحتية للمدن، والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى توفير الحلول المرتبطة بالإسكان والتنمية الحضرية، علاوةً على إقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	305 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
البلديات والاسكان	خدمة قرابة 80 ألف أسرة سعودية من خلال الاستفادة من خدمات الدعم السكني، وتسليم نحو 15 ألف وحدة سكنية من منتج البيع على الخارطة للمستفيدين، بالإضافة إلى ضخ أكثر من 3,131 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع المطورين العقاريين، بنهاية الربع الثالث من عام 2024م، مما أسهم في تمكين المواطنين من فرصة اختيار المعروض العقاري المناسب وأيضًا تحقيق هدف رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمنازل.
	معالجة أكثر من 2.6 مليون بلاغ تشوه بصري وإطلاق عدسة بلدي التي تغطي ما يتجاوز 310 ألف كيلومتر وتجاوز إجمالي الصور الملتقطة 8.4 مليون صورة من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة الحياة في المدن السعودية.
	توقيع أكثر من 3.6 ألف عقد استثماري في بوابة استثمر في السعودية "فرص" وتمكين 29 جهة من طرح وإدارة الفرص الاستثمارية مما يسهم في تحسين رحلة المستثمر وتعزيز نسبة الاستثمار الحكومي
	إطلاق المشروع السياحي والترفيهي واجهة "زان" البحرية في منطقة جازان بمساحة 300 ألف متر وبتكلفة تتجاوز مليار ريال.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
البلديات والاسكان	خدمة أكثر من 100 ألف مستفيد للدعم السكني من خلال منتجات سكنية متنوعة، بالإضافة إلى توفير 80 ألف وحدة سكنية وأرض مطورة بالشراكة مع المطورين العقاريين في مختلف مناطق المملكة.
	الوصول إلى نسبة 66% في مؤشر جودة الطرق (PCI) لرفع جودة الحياة للسكان والمقيمين في المدن.
	إنشاء 1.8 مليون م^2 من الحدائق والتدخلات الحضرية لتحسين المشهد الحضري وتعزيز مفهوم جودة الحياة في المدن السعودية.

قطاع الموارد الاقتصادية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	87 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يخدم القطاع التجارة وخدمات الأعمال، والتحول البيئي وتنمية الغطاء النباتي، ومصادر الطاقة والمياه، والثروة المعدنية والصناعية، إضافة إلى تطوير أعمال السياحة والبيئة الاستثمارية، وتنمية الصناعة والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأصول العقارية للدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والاقتصاد والتخطيط، والشراكات الإستراتيجية الدولية.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	48 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
البيئة والمياه والزراعة	نمو مساهمة القطاع الزراعي في المملكة بنسبة 9%، ليصل إلى 109 مليار ريال، وارتفاع إجمالي الإنتاج الغذائي إلى نحو 10.6 مليون طن؛ مما يسهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة الاستدامة الاقتصادية.
	اكتشاف جزر الأخوات الأربع (منطقة الليث) كموطن هام للسلاحف البحرية والشعب المرجانية في البحر الأحمر.
	تحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الإستراتيجية في المملكة من خلال تغطية أكثر من 11 مليون طن بواقع 12 سلعة أساسية، واستقبال أكثر من مليون طن من الإنتاج المحلي.
	تحقيق معدل اكتفاء ذاتي يصل إلى 80% من الخضروات، يعكس ذلك تقدمًا كبيرًا في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تحسين الإنتاج المحلي وتطوير البنية التحتية الزراعية.
	انطلاق السنة الدولية للإبل، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية رئيس مشارك على مستوى العالم حيث أقامت أكثر من 50 فعالية حول العالم، ضمن الاحتفال بالسنة الدولية للإبل 2024م، التي تأتي تعزيزًا لمكانة الإبل كموروث ثقافي واجتماعي واقتصادي مهم، بالإضافة إلى زيادة الوعي العام بأهمية الإبل ودورها في الحفاظ على التوازن البيئي؛ لتحتفي المملكة بإرثها وموروثها وتتوج جهودها الحثيثة في الاهتمام بقطاع الإبل انطلاقاً من أهميته في تحقيق مستهدفات الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	دعم 140 منشأة ابتكارية واعدة للتوسع الدولي من خلال تمكين المنشآت الابتكارية على المستوى العالمي بإدراجها في مسار المسرعات العالمية أو مشاركتها في المعارض والمؤتمرات الدولية.
التجارة	استضافة مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال 2024م وتأهيل أفضل 100 رائد أعمال من 145 دولة حول العالم للتصفيات النهائية، وتكريم 14 فائز في المسابقة ضمن ملتقى بيبان24 بإجمالي جوائز نقدية يصل مجموعها إلى مليون دولار أمريكي، ومنح عدد من الجوائز العينية بالتعاون مع الشركاء والجهات الداعمة والممكنة في المنظومة، مما يسهم في دعم وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال على مستوى محلي وعالمي واستقطاب أبرز الشركات الناشئة للسوق السعودي.
	توفير أكثر من 10 آلاف فرصة استثمارية محليًا وعالميًا في الامتياز التجاري، وتطوير 45 علامة تجارية محلية للتوسع عبر الامتياز التجاري ودعم توسع 60 علامة تجارية مانحة للامتياز التجاري في جولة الامتياز التجاري.
الصناعة والثروة المعدنية	حققت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر تحسن عالمي في مؤشر مخاطر الاستثمار في قطاع التعدين خلال الخمس سنوات الماضية كما أحرزت المملكة تقدمًا كبيرًا في مؤشر البنية التشريعية واللوائح التنظيمية والسياسات المالية، لتصبح ضمن أفضل دول التعدين في العالم من حيث الأطر التشريعية والتنظيمية، وأصبحت المملكة نموذجاً يحتذى به في عمليات تحسين الأطر التنظيمية وتطوير قطاع التعدين بالبلدان المجاورة.
	إنشاء البرنامج الوطني للمعادن ليكون أداة رئيسية لدعم وتأمين سلاسل الإمداد للصناعات المحلية والمشاريع الكبرى ودعم استثمارات المملكة في الخارج.
	تطوير 454 فرصة استثمارية بمبلغ 143 مليار ريال ترتبط بالقطاعات الصناعية المستهدفة في الإستراتيجية الوطنية للصناعة.
	استقطاب استثمارات صناعية نوعية تقدر بحوالي 33 مليار ريال إلى مدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع.
	جذب استثمارات تقدر بحوالي 20.3 مليار ريال وذلك نتيجة استقطاب 706 عقدًا جديدًا تتضمن 222 مصنعًا يستهدف تصدير المنتجات لخارج المملكة ويتضمن 37 مصنعًا يستهدف تصدير 50% فما فوق من كميات الإنتاج للخارج ويخلق قرابة 45 ألف فرصة وظيفية جديدة متوقعة في القطاع.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الاستثمار	قفزت المملكة 16 مرتبة في مؤشر المخاطر التشغيلية الصادر من مؤسسة التحريات الاقتصادية (EIU) لتصل إلى المركز 50 في العام 2024م، بعد ان استقر ترتيب المملكة حول المرتبة 66 في السنوات الثلاثة الأخيرة.
	إكمال 146 صفقة استثمارية في عدة قطاعات منها: قطاع التعليم، الثقافة، الاتصالات وتقنية المعلومات، السيارات، الطاقة، الصحة، الخدمات البيئية، الأغذية، البتروكيماويات، العقار، الرياضة وذلك بقيمة 118 مليار ريال مما يسهم في تحقيق إنجازات بارزة في عدد من القطاعات ذات الأولوية وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، وتحسين ورفع جودة الخدمات المقدمة.
	نجاح البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة في جذب أكثر من 540 شركة عالمية منذ انطلاق البرنامج متجاوزاً مستهدف رؤية السعودية 2030 وهو 500 شركة؛ مما يعزز مكانة المملكة إقليمياً لتكون مركزاً للشركات العالمية لإدارة استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقديم خدماتها للمنطقة من المملكة.
	إطلاق نظام رقمي متكامل لخدمات المستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة.
الزكاة والضريبة والجمارك	أتمتة أكثر من 70 خدمة عن طريق محاكاة الإجراءات البشرية، باستخدام الروبوت (RPA) لتحسين وتسريع الإجراءات بدقة وسرعة أكبر.
	إتاحة استرداد فئة المتبرعين لمشاريع النفع العام، وفئة المطورين العقاريين باعتبارهم فئات مؤهلة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة مما ينعكس على تعزيز المساهمة المجتمعية وتنمية الاقتصاد المحلي.
	الربط الإلكتروني بين المملكة وبعض دول الخليج (سلطنة عمان، ودولة الكويت، ودولة قطر، ودولة الإمارات) لتسهيل انسيابية السلع بين جمارك الدول الخليجية.
	إنشاء مركز بحثي في مجال الزكاة والضريبة والجمارك لإثراء المحتوى البحثي والأكاديمي للزكاة والضريبة، يجري من خلاله استقطاب الكفاءات المتميزة وإعداد الأبحاث والدراسات العلمية البحثية الشرعية والمحاسبية اللازمة لمعالجة التحديات المتعلقة بضعف المصادر العلمية والأكاديمية ذات الاختصاص بمجالات عمل الهيئة.
	تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية لدعم التنمية الاقتصادية وتيسير التجارة.
	تشغيل الأسواق الحرة في 3 صالات قدوم في الرياض وصالة مغادرة في جدة لتحقيق مستهدفات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في التوسع في تشغيل الأسواق الحرة في جميع منافذ المملكة والتي تخدم كلا من صالات المغادرين والقدوم لتحسين تجربة المسافرين بالمنافذ.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الطاقة	افتتاح وتوسعة 24 مصنعًا بإجمالي استثمارات تتجاوز 2.2 مليار ريال نتج عنها استحداث أكثر من 730 وظيفة بما يساهم في رفع نسبة توطين مكونات وخدمات قطاع الطاقة.
	الإعلان عن اكتشاف أربعة حقول وأربعة مكامن للبترول والغاز وتعد هذه الاكتشافات ذات أهمية عالية؛ نظرًا إلى ما تحمله من أثر إيجابي ينعكس على المملكة وموثوقيتها وقدراتها في قطاع التنقيب والإنتاج، كما تكمن أهميتها في زيادة احتياطيات المملكة بإضافة احتياطيات جديدة من البترول والغاز.
	الإعلان عن توقيع 3 اتفاقيات لتوطين مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وسلاسل امدادها للمساهمة في الوصول لمستهدفات توطين مكونات قطاع الطاقة.
	إصدار أول ترخيص لنشاط بيع أسطوانات غاز البترول السائل بالتجزئة مع خدمة توصيل الأسطوانات للمستهلك، وأول ترخيص للتجارة بالمنتجات البترولية لمحطة وقود بحرية بمعايير عالمية.
	الإعلان عن طرح وقودي البنزين والديزل النظيفين في الأسواق المحلية وتوفير مركبات نقل ذات مواصفات عالمية متوائمة مع الوقود النظيف لتقليل الانبعاثات الناتجة من حرق الوقود في المركبات.
السياحة	عملت وزارة السياحة على تحقيق 59.7 مليون سائح محلي ودولي حتى شهر يونيو 2024م، حيث يساهم ذلك في دعم القطاع الخاص، وبالتالي رفع الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. والعدد المستهدف هو 119.6 مليون سائح بنهاية العام.
	جذب 8 مليار ريال كاستثمارات جديدة في القطاع السياحي منذ بداية عام 2024م وحتى شهر أغسطس، حيث أن المستهدف بنهاية العام هو جذب 15 مليار ريال.
	بلغ إجمالي حجم الإنفاق السياحي 156.6 مليار ريال حتى شهر يونيو من عام 2024م من أصل 304 مليار ريال مستهدف تحقيقها في نهاية عام 2024م، والذي يساهم بشكل مباشر في الاقتصاد المحلي ورفع الإيرادات غير النفطية ودعم القطاع الخاص.
	نجاح حملة "صيف السعودية 2024"، حيث أثمر ذلك بوصول عدد الزائرين إلى 6.9 مليون زائر، وبلغ إجمالي إنفاقهم أكثر 10.5 مليار ريال.
	تعزيز مكانة السعودية لتكون وجهة سياحية عالمية رائدة من خلال إشراك 1,025 شريكًا تجاريًا في سوق السفر العربي في دبي ومعرض (ITB) في برلين مما قد يسهم في تحقيق 4.1 مليون زيارة محتملة وإنفاق تقديري يبلغ 21.9 مليار ريال.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
	التعاون مع مجموعة البنك الدولي لإنشاء مركز للمعرفة في المملكة، وذلك بهدف نشر ثقافة الإصلاحات في البُلدان المُجاورة والأكثر احتياجًا على مستوى العالم، وتسويق نجاحات المملكة وإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في تحسين تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والعالمي.
التجارة	تعزيز العلاقات مع الجهات الحكومية النظيرة في الدول الرائدة في مجالات التنافسية، ومع القطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال الغُرف التجارية ومجالس الأعمال واللجان المختصة.
	صدور مشروع نظام حماية المستهلك بهدف تحقيق التوازن العادل في الحقوق والواجبات بين المشغل الاقتصادي والمستهلك، وحماية المستهلك من المنتجات والخدمات الضارة أو المعيبة أو المخالفة، ونشر وتعزيز ثقافة حقوق المستهلك، وتوعية المستهلك بحقوقه وواجباته، وتشجيع ثقافة الاستهلاك المستدام.
الصناعة والثروة المعدنية	تفعيل البرنامج الوطني للمعادن والخطة الوطنية للمعادن الإستراتيجية والحرجة والذي يهدف إلى جذب استثمارات تقدر بحوالي 400 مليار ريال.
	تقديم تسهيلات ائتمانية وتغطيات تأمينية للصادرات غير النفطية بقيمة إجمالية بلغت 12.3 مليار ريال، وتغطيات تأمينية بقيمة إجمالية بلغت 12.5 مليار ريال لتمكين المصدرين السعوديين من زيادة صادراتهم غير النفطية بما ينعكس إيجابًا على نسبة الصادرات السعودية غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات.
	تعزيز وتعظيم المحتوى المحلي للقطاع الحكومي والخاص والأفراد، من خلال تعزيز حصة المحتوى المحلي في الشراء الحكومي، وتعظيم دور الشركات المملوكة للدولة بنسبة 51% فأكثر وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية المحتوى المحلي وفقًا للخطط والرؤى الوطنية وتفعيل دور الأفراد من خلال الوعي لتوجيه الاستهلاك نحو المنتجات المحلية.
	استقطاب استثمارات صناعية عن طريق تخصيص أراضٍ صناعية بمدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع بحجم استثمارات تقدر 29.9 مليار ريال.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
الطاقة	استبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز باستبدال 100% من إنتاج عام 2024م من البترول الخام والمكثفات وإضافة 7.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام.
	اكتمال أعمال إنشاء معمل الغاز في حقل الجافورة للغاز غير التقليدي والمتوقع بدء إنتاجه في عام 2025م. حيث من المتوقع وصول الإنتاج المستدام إلى 2 مليار قدم مكعب من الغاز يوميًا بحلول عام 2030م.
	تأمين أراضي مشاريع الطاقة المتجددة بما يقارب 260 كم^2 للطاقة الشمسية و1,862كم^2 لطاقة الرياح، بهدف زيادة نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة للوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل.
	إطلاق الإستراتيجية المتكاملة للطاقة في المملكة العربية السعودية لتحقيق الريادة في أسواق الطاقة، وتنمية المحتوى المحلي، ورفع أمن وموثوقية الإمدادات، وإدارة الانبعاثات، وتعزيز كفاءة الاستهلاك والنمو الاقتصادي وتعظيم المنفعة المالية.
	إطلاق وتنفيذ ثالث حزم البرامج التعليمية والتدريبية لإعداد الكفاءات الوطنية ضمن مستهدفات إستراتيجية تأهيل الرأس المال البشري في قطاعي الطاقة الذرية والمتجددة.
	تنفيذ مستهدفات برنامج إزاحة الوقود السائل من خلال اكتمال تحويل محطة تحلية مياه من استخدام الوقود السائل إلى تقنية التناضح العكسي، والبدء بتنفيذ الأعمال الإنشائية لأعمال توسعة انابيب الغاز الرئيسية، وربط مصنعين اثنين بالشبكة الكهربائية، بالإضافة إلى البدء بتنفيذ مشاريع توسعة الشبكة الكهربائية لربط المصانع والمزارع.
البيئة والمياه والزراعة	المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال تغطية أكثر من 11.5 مليون طن من 12 سلعة غذائية أساسية، وتوريد 1.2 مليون طن من السلع الإستراتيجية.
	تنفيذ مركز أبحاث لتحلية المياه باسم (واحة التحلية) يسهم في تطوير قطاع المياه بشكل عام وتقنيات التحلية بشكل خاص وذلك عبر دعم الأبحاث والابتكار لرفع كفاءة واستدامة المياه في المملكة.
	إطلاق هاكاثون يهدف إلى حل 10 تحديات في قطاع إدارة النفايات من خلال تطوير معايير تبني الأفكار الإبداعية واحتضانها ضمن حاضنة الأفكار الإبداعية.
	زيادة نسبة تغطية المحميات البريـــة والبحرية إلى 22% و24% على التوالي بحلول عام 2025م.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
السياحة	جذب 127 مليون زائر حتى نهاية عام 2025م، لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للسياحة لدعم مستهدف رؤية 2030 من خلال تمكين نمو قطاع السياحة الموجه إلى السائح المحلي والدولي.
	تحقيق 346.6 مليار ريال كإجمالي حجم إنفاق سياحي حيث يسهم مباشرة في الاقتصاد المحلي ورفع الموارد غير النفطية ودعم القطاع الخاص بتوفير طلب أعلى في القطاع السياحي.
	الوصول إلى 1.170 مليون وظيفة في القطاع السياحي وذلك من خلال تمكين نمو قطاع السياحة الموجه للسائح الدولي والمحلي، حيث يسهم في خفض نسبة البطالة وخلق مسارات ومهن وظيفية جديدة في سوق العمل.
الاستثمار	استهداف تحقيق 139 مليار ريال كتدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
	استهداف تحقيق 1.09 ترليون ريال بإجمالي استثمارات تكوين رأس المال الثابت في المملكة.
الزكاة والضريبة والجمارك	إنشاء مركز الأزمات والطوارئ والكوارث بالهيئة لتحسين وقت الاستجابة للحوادث من خلال ضمان تفعيل هيكل متكامل للتنسيق والتحكم والتواصل داخليًا ومع أصحاب المصلحة وتعيين منهجية استجابة مميزة لمختلف الأزمات مع التأكد من مشاركة أصحاب المصلحة بشكل فعال وتوفير التحكم التشغيلي المركزي عالي الجودة لمراقبة الأزمات.
	تطبيق استرداد ضريبة القيمة المضافة للسياح في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوازن الفعال بين تجربة المسافر والامتثال الضريبي.
	تبني تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي وتفعيل حالة استخدام عامة من خلال ربط الأدلة الإرشادية العامة المتوفرة على بوابة الهيئة وتمكين زائر البوابة خلال دردشة تفاعلية متقدمة وتجربة مستخدم سهلة ومتميزة.

قطاع الإدارة العامة

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	44 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يتولى إدارة العلاقات الخارجية والشؤون السياسية والدبلوماسية، وخدمات الشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى الشؤون العدلية والقضائية، وتنظيم الحج والعمرة والعناية بالحرمين الشريفين، كما يشرف على تيسير أعمال الحكومة المركزية وإدارة الهيئات العامة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	33 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الشؤون الإسلامية	طباعة ونشر 6.5 مليون نسخة من المصحف الشريف، وتوفير إصداراته المتنوعة من خلال البرامج المختلفة.
	استقبال مليون زائر لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف من داخل المملكة وخارجها من الحجاج والمعتمرين والزوار.
	تنفيذ برنامج هدية خادم الحرمين الشريفين لتفطير الصائمين، حيث تم توزيع 500 طن من التمور الفاخرة على 93 دولة، كما تم تنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين لإفطار الصائمين في 60 دولة حول العالم، من خلال التنسيق مع سفارات خادم الحرمين الشريفين في الدول المستفيدة بهذا الشأن.
العدل	الانتهاء من أعمال مشروع رقمنة وحفظ وثائق سجلات أرشيف الثروة العقارية (مسح وأرشفة الوثائق العقارية) وتصوير 100 مليون وثيقة ورقية من سجلات الثروة العقارية.
	اكتمال تفعيل الحسابات الافتراضية لجميع محاكم التنفيذ بتحويل الإجراءات المالية من إجراءات وعمليات يدوية إلى نظام آلي مؤتمت ومتكامل مع الجهات الخارجية.
	إطلاق التداول عبر الخريطة العقارية الذي يسمح ببيع وشراء العقارات عبر الخريطة العقارية.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م	
النطاق	المنجز
الحج والعمرة	استقبال 11.05 مليون معتمر من الزوار القادمين من الخارج الذين أدوا العمرة في عام 2024م حتى نهاية الربع الثالث، وهو ما يمثل 97% من مستهدف عام 2024م البالغ 11.3 مليون معتمر.
	مشروع إنشاء 10 أبراج بمشعر منى لتطوير التجربة المقدمة لحجاج بيت الله الحرام، وتطوير مساحات إضافية بمشعر عرفات تبلغ مساحتها أكثر من 100ألف متر مربع.
	تحسين التجربة لزوار الروضة الشريفة من ضيوف الرحمن عن طريق مشروع تحسين منظومة التفويج الذي أتاح الاستفادة منه لأكثر من 10.26 مليون تصريح إلكتروني حتى الآن بمعدل 45 ألف تصريح يوميًا مع عدد أفواج يصل إلى 49 فوج
	فتح التنافسية لشركات تقديم الخدمة لحجاج الخارج، لتصبح 35 شركة تتنافس في تقديم خدماتها للحجاج مما يسهم في رفع جودة الخدمات وارتفاع نسبة رضاهم.
الخارجية	أكثر من 15 ألف مستفيد تم خدمتهم عبر بعثات المملكة في الخارج من خلال الدعم والمساعدة وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية، وخدمة 1,646 مستفيد ممن تعرضوا لظروف تسببت بتقطع السبل بهم، منذ بداية عام 2023م وحتى شهر نوفمبر 2024م.
	تدشين منصة التوظيف لدى المنظمات الدولية (منصة دولي) التي تهدف إلى المواءمة بين الكفاءات الوطنية والوظائف المتاحة لدى المنظمات الدولية في الخارج بهدف زيادة التمثيل السعودي وإثراء الكفاءات الوطنية بالخبرات والتجارب الدولية.
	بناء وتشغيل مركز الاتصال الموحد لوزارة الخارجية بهدف تحسين مستوى الخدمة المقدمة وتحقيق أعلى معدل رضا للمستفيدين.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م	
النطاق	المستهدف
الشؤون الإسلامية	طباعة 15 مليون نسخة من المصاحف وترجمات معاني القرآن الكريم لإصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف لنشر كتاب اللّه الكريم وترجمة معانيه ليصل إلى جميع دول العالم بالترجمات الصحيحة.
	تطوير المنصة الشاملة لقطاع الشؤون الإسلامية (الحكومة الشاملة).
العدل	تفعيل المرحلة الأولى من المحكمة الذكية وتفعيل المسار الذكي في تنفيذ مراحل القضية بدءًا من الاختيار الذكي لصحيفة الدعوى إلى إصدار الحكم الآلي.
	تطوير خدمات الصرف المالي الذي يسهم في التوسع في عمليات الصرف الإلكترونية وتقليل الاعتماد على العمليات اليدوية، مما يوفر الوقت والجهد والتكاليف على الأفراد والشركات والجهات الحكومية.
	أتمتة الخدمات بين وزارة العدل ووزارة الداخلية، من خلال الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية التي تشمل (إدارة الوافدين، والجوازات، والمرور، والشرطة).
الحج والعمرة	إنشاء وتطوير المشارب بالمشاعر المقدسة، مع الحرص على توزيعها بشكل متوازن حسب الاحتياج بطرق المشاة بالمشاعر المقدسة لضمان سهولة الوصول إليها من قبل الحجاج، لضمان توفر مياه الشرب النظيفة لجميع الحجاج وتقليل مخاطر الجفاف خلال رحلة الحج.
	تأهيل 15 موقع تاريخي وثقافي لإتاحة الفرصة أمام الحجاج والمعتمرين لتعميق تجربتهم الدينية والثقافية وإثرائها، والتعرف على الثقافة المحلية والتاريخ الإسلامي واستكشاف المملكة.
الخارجية	تطوير وبناء مركز ابتكاري شامل يوفر مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تمكّن الوزارة من التوصّل إلى مبادرات وحلول مبتكرة، لتسهم بدورها في تعزيز كفاءة الوزارة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين بكافة شرائحها.
	بناء وتطوير منصة متكاملة "منصة قمم"؛ حيث تهدف المنصة إلى إدارة الفعاليات والمؤتمرات التي تُقام في المملكة بكفاءة عالية.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	121 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يركز على استقرار الأمن داخليًا وأمن الدولة ويتضمن حرس الحدود، ومكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات، والحماية المدنية، وإدارة الجوازات، بالإضافة إلى السلامة المرورية، وإدارة وتنظيم شؤون إمارات المناطق الإدارية، والاصلاحيات والسجون، والربط التقني لمعاملات المواطنين للأحوال المدنية، والأمن السيبراني، والإقامة المميزة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	31 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
	تنظيم الهيئة الوطنية للأمن السيبراني النسخة الرابعة من المنتدى الدولي للأمن السيبراني (GCF 2024) في مدينة الرياض تحت شعار : "تعظيم العمل المشترك في الفضاء السيبراني" وذلك لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة القضايا المُلحّة في الفضاء السيبراني، بمشاركة نُخبة من قادة الفكر، وصنّاع القرار، وأبرز الجهات الدولية ذات العلاقة.
	تحقيق المملكة المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024م.
الأمن السيبراني	تصنيف المملكة في المؤشر العالمي للأمن السيبراني 2024م بأعلى فئات المؤشر (فئة النموذج الرائد)، ومحققة نسبة 100% وذلك بعد استيفاء جميع متطلبات المؤشرات الفرعية البالغ عددها 83 مؤشرًا.
	إطلاق البرنامج الوطني للبحث والتطوير والابتكار في الأمن السيبراني وهو برنامج وطني متخصص يتضمن مبادرات نوعية تعزز الشراكات المستدامة على المستوى المحلي والدولي للإسهام في تمكين منظومة البحث والتطوير والابتكار في قطاع الأمن السيبراني، حيث تم إطلاق مبادرة "منح رواد البحث والابتكار في الأمن السيبراني" ضمن البرنامج تقدم منحًا للباحثين والخبراء والطلاب في مجالات الأمن السيبراني بما يحقق نموًا واسعًا في الأبحاث والابتكارات السيبرانية الواعدة.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م	
النطاق	المنجز
الداخلية	إطلاق 66 خدمة جديدة ونوعية على منصات وزارة الداخلية الإلكترونية (أبشر أفراد، وأبشر أعمال، وأبشر حكومة).
	افتتاح 30 مقرًا جديدًا من المقرات الأمنية في مناطق المملكة و3 مدن تدريب للأمن العام ومركزين طبيين ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية لمواكبة التوسع العمراني الذي تشهده المملكة، وتسريع خدمة المستفيدين وتقديم خدمات ذات جودة عالية لهم.
	تدشين البوابات الإلكترونية في عدد من المطارات الدولية (مطار الملك عبد العزيز الدولي، ومطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي، ومطار الملك خالد الدولي، ومطار الملك فهد الدولي، ومطار خليج نيوم).

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م	
النطاق	المستهدف
الأمن السيبراني	المحافظة على ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) الذي تصدره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات).
الداخلية	استهداف تدشين 50 خدمة إلكترونية على منصات وزارة الداخلية الإلكترونية (أبشر أفراد، وأبشر أعمال، وأبشر حكومة) ليصبح إجمالي الخدمات المقدمة أكثر من 510 خدمة لأكثر من 27 مليون مستفيد من مواطنين ومقيمين وزوار وأكثر من 1.3 مليون منشأة مستفيدة و 500 جهة حكومية وخاصة مستفيدة عبر النفاذ الوطني الموحد.
	تطوير المنصة الرقمية للإنذار الآلي (ربط أنظمة الوقاية والحماية من الحريق بالمنشآت والمباني بغرف العمليات).

القطاع العسكري

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2025م	272 مليار ريال
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يتمحور القطاع في الدفاع عن المملكة وحماية سيادتها، كما يشمل تعزيز القدرات العسكرية وتطوير وتوطين الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات العسكرية، ودعم البحوث العسكرية والتعليم والتدريب عبر الكليات والجامعات العسكرية، كما يعمل على تشغيل وصيانة المرافق والقواعد والمدن العسكرية.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	17 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الحرس الوطني	افتتاح مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال، ومركز طب وجراحة الأعصاب والإصابات بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة.
	توطين 6 عقود لخدمات الصيانة والتشغيل لجميع منظومات وزارة الحرس الوطني، والتي تساهم في توفير فرص عمل للسعوديين.
الصناعات العسكرية	إطلاق اتفاقيات إطارية لتوطين الصناعة ودعم المصنع المحلي، وذلك عن طريق توجيه أوامر الشراء للمصانع المحلية المدرجة في الاتفاقيات الإطارية، ونتج عن ذلك وفورات عن طريق متابعة أوامر الشراء للاتفاقية الإطارية مع الجهات العسكرية والأمنية حيث تجاوزت الوفورات 328.1 مليون ريال.
	رفع مستوى الشراكات مع القطاع الخاص والعام وطرح الفرص الاستثمارية في سلاسل الإمداد. كما أُطلقت أعمال اللجنة الرئيسية للمعايير والمواصفات العسكرية واعتماد لائحة عملها من مجلس إدارة الهيئة، واعتماد تشكيل 6 لجان فرعية للمنتجات العسكرية.
	دعم وتحفيز القطاع الخاص عن طريق حزمة من المحفزات للتشجيع على التصنيع المحلي والمساهمة في تخفيض إجمالي قيمة العقود الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2024م

النطاق	المنجز
الدفاع	تدشين جامعة الدفاع الوطني وهو من الإنجازات ومراحل التطوير في وزارة الدفاع، التي تدعم ممكنات منظومة الأمن الوطني في المملكة بصرح تعليمي عسكري احترافي.
	علاج أول حالة بطريقة الجراحة الإشعاعية لمرضى الأورام باستخدام تقنية هايبر آرك (Hyper Arc) في مستشفى القوات المسلحة بالطائف.
	توثيق وفورات مالية بلغت قيمتها ما يقارب 45.2 مليار ريال خلال الفترة من 2021م حتى الربع الأول من عام 2024م منها 2.2 مليار ريال خلال عام 2024م.
	حصول مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بجدة على المركز الثاني في مسار أفضل المستشفيات الحكومية المساهمة في تحسين زمن الاستجابة للحالات الطارئة.
	توفير خارطة وطنية تفاعلية تغطي المملكة تتضمن البيانات والمعلومات الجيومكانية وإمكانيات تقنية، مثل البحث عن نقاط الاهتمام والأماكن وإمكانية الوصول لها من خلال نظام ملاحة يقترح أسرع الطرق للوصول ويقلل وقت الرحلات اليومية وبالتالي الانبعاثات الكربونية والتكاليف.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2025م

النطاق	المستهدف
الصناعات العسكرية	رفع نسبة توطين الصناعات العسكرية لتصل إلى 20% حسب المستهدف للعام 2025م عن طريق تنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة للتوطين والعمل على التشريعات والسياسات في القطاع وصولاً إلى مستهدف 50% للعام 2030م.
	العمل على تحديث إستراتيجية قطاع الصناعات العسكرية في ظل التغييرات التي طرأت على المنظومة وتحقيقاً للهدف الإستراتيجي بتوطين 50% من الإنفاق العسكري.
	تنمية القدرات البشرية في منظومة قطاع الصناعات العسكرية لدعم وتمكين القطاع الخاص.
الدفاع	رفع الطاقة الاستيعابية إلى 600 زراعة كلية سنويا لتكون الأعلى في الشرق الأوسط والخامس على مستوى العالم في مركز زراعة الأعضاء.
	تطوير مركز الأمير سلطان لمعالجة أمراض وجراحة القلب ليكون رائداً عالمياً ومن أفضل 10 مراكز على مستوى العالم في تقديم الرعاية الطبية المتقدمة، وإنشاء أول مستشفى ذكي متخصص في طب وجراحة القلب.

البنود العامة

بلغ ما خصص لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2025م حوالي 192 مليار ريال، يتولى القطاع النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والمساهمات في المنظمات الدولية، وتكلفة الدين، وإدارة المخصصات مثل مخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية، ومخصص حوافز تنمية الإيرادات، ومخصص دعم الميزانية، ومخصص الطوارئ، وكذلك نفقات الميزانية التشغيلية للكيانات الجديدة، وتقديم الإعانات للجهات الحكومية.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2023	توقعات 2024	ميزانية 2025	التغير السنوي* (ميزانية 2025 - وتوقعات 2024)
الإدارة العامة	48	53	44	**-15.6%**
العسكري	254	259	272	**5.3%**
الأمن والمناطق الادارية	114	128	121	**-5.4%**
الخدمات البلدية	77	115	65	**-43.4%**
التعليم	210	201	201	**0.2%**
الصحة والتنمية الاجتماعية	256	260	260	**-0.1%**
الموارد الاقتصادية	85	88	87	**-1.1%**
التجهيزات الاساسية والنقل	40	40	42	**3.6%**
البنود العامة	208	202	192	**-4.7%**
المجموع	**1,293**	**1,345**	**1,285**	**-4.5%**

المصدر: وزارة المالية
* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

د . السياسات المالية والممكنات الاقتصادية لعام 2025م والمدى المتوسط

تسعى حكومة المملكة العربية السعودية ضمن إطار رؤية السعودية 2030، إلى توجيه الإنفاق الحكومي بشكل إستراتيجي لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي، ويتجسد هذا التوجه في استثمار الموارد بكفاءة، مع التركيز على تمكين القطاعات الحيوية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، وتحسين البيئة الاستثمارية. ومن خلال هذه الجهود، تهدف المملكة إلى تحقيق اقتصاد قوي وقادر على المنافسة في الأسواق العالمية، مع ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

يُشكل تطوير **البنية التحتية** ركيزة أساسية في إستراتيجية الإنفاق الحكومي، إذ تهدف المملكة إلى ترسيخ مكانتها بين الدول كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث عن طريق مواصلة الاستثمار في المشاريع الكبرى لتحديث وتوسيع شبكات النقل، والمطارات، والموانئ. فعلى مستوى شبكة الطرق، تواصل المملكة الجهود في رفع جودتها وكفاءتها التشغيلية وفق أعلى المواصفات الفنية ومعايير السلامة، وذلك من خلال تطبيق كود الطرق السعودي الذي يهدف إلى توحيد المعايير والمواصفات التي تساهم في تحسين كفاءة شبكة الطرق واستدامتها، مما انعكس إيجابًا على تصنيف المملكة بمؤشر جودة البنية التحتية للطرق الصادر عن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2023م، حيث احتلت المركز الرابع بين دول مجموعة العشرين، وعلى جانب الاستثمار بالمطارات والنقل الجوي، تواصل المملكة دعم هذا القطاع من خلال إطلاق مشاريع جديدة لتعزيز البنى التحتية والرقمنة، إضافةً إلى أمن وحماية المطارات لرفع الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات في مختلف مطاراتها والارتقاء بوسائل النقل المتعددة بشكل تكاملي وتعزيز الشراكات الفاعلة بين المنظومة الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشروعات الكبرى. وقد ارتفع نمو مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2024م بمقدار 6.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغت نسبة المحتوى المحلي في مشاريع الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية حوالي 46.8% بنهاية عام 2023م. دعَمَت هذه الجهود في تحقيق زيادة ملحوظة في حركة النقل الجوي، مما ساهم في تحقيق المملكة المرتبة 18 عالميًا في مؤشر

اتصال مطارات المملكة بمطارات العالم. واستمرارًا للتطورات التي حققتها المملكة في تعزيز دورها كمركز لوجستي، تقدمت المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بـ 17 مرتبة وفقًا لتقرير البنك الدولي الصادر في أبريل 2023م، لتصل إلى المركز 38 عالميًا، إذ بلغ عدد مراكز الخدمات اللوجستية في المملكة 22 مركزًا حتى الربع الثاني من العام 2024م.

وشهد **قطاع الصناعة** خلال عام 2024م إصدار أكثر من 750 ترخيصًا صناعيًا جديدًا، فيما بدأ أكثر من 900 مصنعًا عمليات الإنتاج، واعتماد وصرف قروض بقيمة تجاوزت 16.7 مليار ريال من صندوق التنمية الصناعية السعودي لدعم مشاريع في القطاعات المستهدفة، وتطوير أكثر من 450 فرصة استثمارية بقيمة 143 مليار ريال ترتبط بالقطاعات الصناعية المستهدفة في **الإستراتيجية الوطنية للصناعة** حتى عام 2024م، وجذب استثمارات صناعية نوعية تقدر بـ 25 مليار ريال للمدن الصناعية حول المملكة، وبلغت عدد المصانع الجاهزة أكثر 1,300 مصنع. كما تم صرف تسهيلات ائتمانية بقيمة 8.98 مليار ريال، وتغطية تأمينية بقيمة 14.59 مليار ريال للمصدرين السعوديين ولمستوردي السلع والمنتجات السعودية غير النفطية، مما يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

ولتعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعات فقد تم إطلاق فرص تنموية بقيمة تصل إلى 20.2 مليار ريال وزيادة عدد المنتجات المدرجة في القوائم الإلزامية الواجب على المتعاقد الحكومي شراؤها من مصانع وطنية، كما تم تضمين متطلبات المحتوى المحلي على المشروعات الحكومية بقيمة تصل إلى 101 مليار ريال. ولتطوير الكوادر الوطنية الشابة فقد تم إطلاق الأكاديمية الوطنية للصناعة وذلك لتقديم برامج تدريبية وتعليمية في القطاعات المستهدفة. وتسعى المملكة لتطوير **قطاع التعدين** ليصبح الركيزة الثالثة للصناعة السعودية، وتعظيم القيمة المحققة من قطاع التعدين حيث تمت إعادة تقييم الثروات الطبيعية لتصل إلى 9.4 ترليون ريال، وبلغت إجمالي الرخص السارية في القطاع 2,288 رخصة خلال عام 2024م، كذلك إنشاء البرنامج الوطني للمعادن ليكون أداة رئيسية لدعم وتأمين سلاسل الإمداد للصناعات المحلية والمشاريع الكبرى ودعم استثمارات المملكة في الخارج، كما أسهم قطاع التعدين في تحقيق المملكة ثاني أكبر تحسن في مؤشر مخاطر الاستثمار على مستوى دول العالم. وقد ارتفعت معدلات الإنفاق على الاستكشاف في المملكة بنسبة 40% عن العام الماضي،

كما تعمل المملكة على تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي لقطاع التعدين، من خلال تنمية المجتمعات المجاورة للمشاريع التعدينية، وخلق الفرص الوظيفية لأبناء هذه المناطق، ورفع مستوى جودة الحياة، من خلال توفير برامج التعليم والتدريب وزيادة الشراء من الأسواق المحلية. ويستهدف قطاع الصناعة خلال عام 2025م مواصلة استقطاب الاستثمارات الصناعية عن طريق جذب استثمارات تقدر بـ 29.9 مليار ريال، وتقديم تسهيلات ائتمانية للمصدرين السعوديين بقيمة إجمالية 12.3 مليار ريال، وتغطيات تأمينية بقيمة إجمالية 12.5 مليار ريال لتمكين المصدرين السعوديين من زيادة صادراتهم غير النفطية. كما يستهدف القطاع اعتماد قروض بقيمة 10.4 مليار ريال، حيث يُتوقع أن تُسهم هذه الجهود في توطين الصناعات وجذب المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والوصول إلى أكثر من 3,000 مصنع يتبنى تقنيات حديثة للتصنيع المتقدم والثورة الصناعية الرابعة. كما يستهدف قطاع التعدين خلال العام 2025م، استمرار الجهود في جذب استثمارات محلية ودولية نوعية في قطاع التعدين والحديد والصلب ومصهرات النحاس، بقدرة إنتاجية تصل إلى 400 ألف طن وحجم استثمار يُقدر بحوالي 5 مليار ريال لتغطية الطلب المحلي الحالي والمستقبلي من الصناعات التحويلية. وتسعى منظومة الصناعة والثروة المعدنية إلى تدريب أكثر من 40 ألف كادر وطني في قطاعي الصناعة والتعدين على المهارات العالية في جميع القطاعات الصناعية الفرعية ذات الأولوية كما حددت في الإستراتيجية الوطنية للصناعة والإستراتيجية الشاملة للتعدين لرفع وصقل مهارات الكوادر الوطنية وتجهيزهم لمتطلبات سوق العمل في تلك القطاعات.

كما تولي المملكة أهمية كبيرة **للاستدامة البيئية** عبر التزامها بإدارة مواردها الطبيعية بكفاءة لضمان استدامتها للأجيال القادمة، وتتضمن هذه الجهود مشاريع ومبادرات تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعمل هذه المبادرات في إطار رؤية السعودية 2030، مما يعزز الاستدامة ويسهم في تحقيق الأهداف البيئية والمائية والزراعية التي تسعى المملكة لتحقيقها إلى جانب تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما تواصل سعيها في توفير الحلول القائمة على الطبيعة لاحتجاز الكربون ومكافحة تغير المناخ، ومكافحة التصحر، واستعادة التنوع البيولوجي النباتي في إطار إستراتيجيتها للتحول إلى اقتصاد أخضر ومستدام.

حيث تم تعزيز أسطول الأرصاد الجوية بإضافة خمس طائرات استمطار جديدة، مما ساهم في تحقيق 1,416 ساعة استمطار، كما تم زراعة والاعتناء بـ 7 مليون شجرة ضمن مبادرة السعودية الخضراء. هذه الاستثمارات تساهم في تحقيق مستهدفات التشجير ضمن مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، إذ تسعى المملكة إلى زيادة الغطاء النباتي من خلال زراعة 4.8 مليون شجرة في عام 2025م. كما تهدف المملكة إلى الإسهام في إيجاد مصادر جديدة للمياه، بالإضافة إلى تحقيق الأمن البيئي وتحسين جودة الحياة والاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية.

وفي **قطاع المياه**، تستثمر المملكة في مشاريع إدارة الموارد المائية، مثل تطوير تقنيات جديدة لتحلية المياه وتحسين شبكات الصرف الصحي، إذ بلغ إجمالي الإنتاج من المياه المحلاة من القطاع العام والقطاع الخاص لعام 2024م أكثر من 11 مليون متر مكعب يوميًا، كما تم تنفيذ عدة مشاريع نقل للمياه زادت السعة بأكثر من مليون متر مكعب يوميًا، منها: تطوير محطات جديدة من مياه البحر أو المياه الجوفية بزيادة إنتاجية بأكثر من 450 ألف متر مكعب يوميًا. كما حصلت الهيئة السعودية للمياه على المركز الأول في "جائزة المحتوى المحلي" بنسخته الثانية بإنفاق تجاوز 11 مليار ريال، وفيما يتعلق بترشيد المياه، حُقّقت وفورات مائية تراكمية قدرها 19 مليون متر مكعب، وهو ما يعادل وفورات مالية تجاوزت 202 مليون ريال. وفي إطار تركيز الحكومة على تعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة للحد من الهدر وضمان استدامة الموارد المائية، بلغت الكمية المستخدمة في القطاع الزراعي 250 مليون متر مكعب في العام من المياه المجددة، بزيادة قدرها 212% عن المستهدف في الربع الثاني من عام 2024م والبالغ 118.04 مليون متر مكعب في العام، ويساعد ذلك في توفير المياه للمزارعين وتشجيعهم على التوسع في الزراعة، ما يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية.

وفي مجال **الأمن الغذائي**، أُطلق مشروع المسح الميداني والمنصة الوطنية للحد من الفقد والهدر، التي ستساهم في حوكمة التشريعات اللازمة لبناء إستراتيجية للحد من الفقد والهدر الغذائي في المملكة ومراقبة الالتزام بها، ومن جانب آخر تم إطلاق نظام الإنذار المبكر للأغذية الذي بدوره يقوم برصد تطورات الأسواق العالمية والمحلية للسلع الغذائية الإستراتيجية.

وفي إطار استثمار الموارد بكفاءة، يُعد **قطاع العمل** ذراعًا مُمَكّنًا، وأحد الأعمدة الأساسية لتحقيق رؤية السعودية 2030، حيث أسهم في زيادة معدل المشاركة الاقتصادية ورفع المهارات الإنتاجية وتحسين كفاءة السوق. إذ يعمل القطاع على جذب المواهب والقدرات المحلية والعالمية، وقد حقق هذا القطاع العديد من الإنجازات الملموسة خلال النصف الأول من العام 2024م في سوق العمل، من أبرزها: بلغ حجم القوى العاملة أكثر من 11.5 مليون عامل، وسجل عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص رقمًا قياسيًا يتجاوز 2.317 مليون سعودي وسعودية، كما انخفض معدل البطالة بين السعوديين ليصل لأدنى مستوى تاريخي في المملكة بنسبة 7.1%، وارتفاع تمكين المرأة في القوى العاملة، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية 43.8%. وتقدمت المملكة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024م من المرتبة 10 إلى المرتبة 5 في محور سوق العمل، كما حققت تقدمًا في ثلاث مؤشرات من منتدى الاقتصاد العالمي لعام 2024م، تتضمن ترتيبات العمل المرن، وسهولة العثور على الموظفين ذوي المهارات المتميزة، ومساواة الأجور بين الجنسين، وتستمر المملكة جهودها في دعم سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار الجهود المستمرة لتمكين الشباب السعودي أطلقت المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف "جدارات"، والتي تهدف إلى تسهيل وصول الباحثين عن العمل إلى وظائف القطاعين العام والخاص. وفي مجال العمل التطوعي لعام 2024م، زادت عدد الفرص التطوعية في المملكة خلال النصف الأول من العام 2024م إلى 285.6 ألف فرصة تطوعية، وبلغ عدد المتطوعين حتى نهاية شهر أكتوبر من العام الحالي حوالي 878.7 ألف متطوع، متجاوزًا بذلك المستهدف لعام 2024م والذي كان 690 ألف متطوع، وفي إطار رؤية السعودية 2030 يتبنى القطاع مجموعة من المستهدفات الطموحة، إذ يستهدف خلال عام 2025م زيادة عدد السعوديين في سوق العمل إلى 2.5 مليون عامل سعودي، إضافةً إلى تعزيز ريادة الأعمال، عبر تمويل أكثر من 140 ألف فرد ومنشأة بقيمة تصل إلى 10 مليار ريال، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز مشاركة المواطنين في الاقتصاد وتحسين جودة الحياة وخلق فرص جديدة.

وتسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة المملكة لتصبح وجهةً سياحيةً رائدةً، إذ شهد **قطاع السياحة** تحولًا كبيرًا في ظل رؤية السعودية 2030، وأطلقت العديد من البرامج والمشاريع

السياحية العملاقة لدعم تنويع الاقتصاد في المملكة وتعزيز كفاءة القطاع السياحي، وتتضمن أبرز المشاريع تقديم مجموعة من البرامج التدريبية داخل المملكة وخارجها تهدف إلى تمكين العاملين في قطاع السياحة من اكتساب المهارات اللازمة وتطوير إمكانياتهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما تم التركيز على تحسين حوكمة القطاع السياحي عبر تعزيز الالتزام بتنفيذ الجولات الرقابية على المنشآت السياحية، لضمان رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة وزيادة الوعي بأهمية الامتثال للأنظمة واللوائح المعتمدة. وفي العام 2025م ستستضيف المملكة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، التي تهدف إلى تطوير القطاع السياحي ورفع الوعي بأهمية السياحة المستدامة، كما ستُفعل المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للسياحة لتحقيق المنافع الاقتصادية والتنموية للمناطق السياحية الواعدة وذلك بمشاركة القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تُسهم تلك المشاريع خلال العام 2025م في زيادة أعداد السياح إلى أكثر من 127 مليون سائح، ورفع الإنفاق السياحي إلى حوالي 346.6 مليار ريال مما يزيد من مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 5.3%، والمساهمة في رفع الوظائف في القطاعات المرتبطة بالسياحة إلى 1.170 مليون وظيفة.

وفي إطار تعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية سيواصل **قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات** مسيرته من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع التي من المتوقع أن تسهم في نمو حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة ما يقارب 5% بنهاية عام 2025م مقارنة بالعام 2024م، وذلك ضمن إستراتيجية القطاع للنمو وتعزيز مكانة المملكة كأكبر سوق تقني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتسعى الحكومة أيضًا لاستكمال وتطوير البنية التحتية الرقمية وتحفيز الابتكار في التقنيات الحديثة والاتصالات المستقبلية مثل تطوير شبكات الجيل السادس وشبكات الاتصالات غير الأرضية. وفي مجال الحكومة الرقمية، ستواصل الحكومة الاستثمار والنمو عبر تمكين ومساهمة أكبر من القطاع الخاص وبالأخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها ما يقارب 18%، ومن المتوقع زيادة تبني الجهات الحكومية للتقنيات الناشئة ولاسيما الذكاء الاصطناعي وزيادة تبني الحلول والخدمات الحكومية الرقمية المبنية على الحوسبة السحابية لتصل إلى 50% خلال عام 2025م وذلك في القطاعات ذات الأولوية (الصحة، والتعليم، والنقل والبنية التحتية

والخدمات البلدية) وأيضًا خلق قيمة مضافة للاقتصاد الرقمي عبر تصدير المنتجات الحكومية الرقمية الرائدة بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، ومن جانب آخر ستواصل هيئة الحكومة الرقمية جهودها في تحسين الكفاءة الحكومية حيث من المتوقع تحقيق وفورات مالية من حوكمة المشاريع الرقمية تصل إلى 8 مليار ريال وتحسين التجربة لتصل إلى 86%، وفيما يتعلق بقطاع الفضاء، تسعى المملكة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأقمار الصناعية وتحديدًا مجالات الاتصالات الفضائية وأنظمة مراقبة الأرض والملاحة ومضيها في المهام الاستكشافية لخدمة البشرية.

تجسد هذه التوجهات الإستراتيجية التزام المملكة بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بشكل مدروس نحو القطاعات الحيوية. وتهدف جهود الحكومة إلى تعزيز قدرة المملكة على المنافسة عالميًا بتنويع اقتصادها، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، كما أن الاستثمارات في الابتكار والتقنية والبنية التحتية ستدعم تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 مما يضمن مستقبلًا اقتصاديًا مشرقًا ومستدامًا للمملكة.

صندوق الاستثمارات العامة

يواصل **صندوق الاستثمارات العامة** دوره الفعّال في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المملكة من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية واعدة، معززًا شراكة القطاع الخاص فيها عبر العديد من المبادرات والمشاريع مما يسهم في زيادة عائدات المملكة عبر استثماراته المحلية والإقليمية والدولية. كما يسعى الصندوق لدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال التركيز على أربعة أهداف رئيسة تشمل تعظيم أصول الصندوق، وإطلاق القطاعات الإستراتيجية الرئيسية في المملكة، وتوطين أحدث التقنيات والمعرفة، وبناء شراكات إستراتيجية.

وقد حقق الصندوق تحسنًا ملحوظًا في إدارة أصوله، حيث بلغت قيمتها نحو 3.47 تريليون ريال حتى شهر أكتوبر من العام 2024م ليكون واحدًا من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، إذ شهد عام 2024م إطلاق مجموعة من الشركات والمشاريع في عدد من القطاعات الإستراتيجية. كما واصل الصندوق تعزيز شراكته مع القطاع الخاص عبر برنامج "**مساهمة**"،

ومنصة القطاع الخاص، التي سجلت خلال الربع الثالث من العام 2024م أكثر من 150 فرصة استثمارية بلغ إجمالي قيمتها أكثر من 40 مليار ريال، وقد انعكس ذلك إيجابًا على زيادة الشفافية مع القطاع الخاص وعرض فرص استثمارية ضمن قطاعات رئيسية مثل المركبات، والنقل والخدمات اللوجستية، ومواد وخدمات البناء والتشييد، والرعاية الصحية، والترفيه والسياحة والرياضة، والقطاع العقاري، والمرافق الخدمية والطاقة المتجددة، والمعادن والتعدين، والاتصالات والإعلام والتقنية.

وواصل الصندوق تحقيق إنجازاته في جانب **الاستدامة البيئية والطاقة المتجددة**، حيث أصدر منذ عام 2022م وحتى شهر أكتوبر من عام 2024م سندات خضراء بقيمة تقارب 33.8 مليار ريال، تم استخدامها لتمويل المشاريع الخضراء والعمل على تطوير وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في مختلف مناطق المملكة، بما في ذلك محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أطلق الصندوق **الأكاديمية الوطنية للسيارات والمركبات الكهربائية (نافا)** للمساهمة في تطوير مستقبل الابتكار في مجال التنقل المستدام.

وفي إطار سعي الصندوق لتحقيق إستراتيجيته الاستثمارية وأهدافه المتوسطة والطويلة المدى، يستهدف استثمار ما يصل إلى 1 تريليون ريال في المشاريع والاستثمارات المحلية، والمساهمة بحوالي 1.2 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما تهدف إستراتيجيته للفترة ما بين 2021م و2025م إلى زيادة الأصول المدارة إلى أكثر من 4 تريليون ريال وتحقيق 1.2 تريليون ريال من الاستثمارات غير الحكومية بحلول نهاية العام 2025م. بالإضافة إلى ذلك يسعى إلى استحداث الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وزيادة مساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي لتصل إلى 60%.

وواصل الصندوق تحقيق مستهدفاته ضمن إستراتيجيته الاستثمارية، إذ حققت **مشاريعه الكبرى** مثل نيوم، والبحر الأحمر الدولية، والقدية، وروشن، والدرعية، تقدمًا ملحوظًا في التطور الحضري وبذلك أسهم في دعم التنمية الحضارية وكذلك التنمية الاقتصادية في المملكة، إذ طُورت هذه المشاريع للمساهمة في تحفيز نمو الاقتصاد المحلي وتنويع الاقتصاد غير

النفطي، فضلاً عن تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات وتحقيق عوائد مستدامة على المديين المتوسط والطويل.

وفي **نيوم** يجري العمل حاليًا على مشروع "مقنا"، الذي يمثل إضافة نوعية لمحفظة المشاريع السياحية، كما أعلنت نيوم في الربع الأول من العام 2024م عن إنشاء "أكويلم"، وهي منطقة فاخرة ستشكّل إضافة متميزة لمسيرة التنمية المستمرة. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت نيوم اتفاقية مع شركة ماريوت الدولية لإطلاق مشروع شقق فندقية في جزيرة "سندالة"، ما يشير إلى تسارع الأعمال وتقدم مشاريع نيوم نحو تحقيق رؤيتها العالمية الطموحة.

وتمتد جزيرة "سندالة" على مساحة 840 ألف متر مربع وتعد بوابة نيوم إلى البحر الأحمر بفضل موقعها المثالي الذي يوفر وصولاً سهلاً وسلسًا لأصحاب السفن من أوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والمملكة العربية السعودية. وتتميز الوجهة ببيئتها البحرية المتنوعة، حيث تحتضن مياهها 1,100 نوع من الأسماك، منها 45 نوعًا فريدًا، بالإضافة إلى أكثر من 300 نوع من الشعاب المرجانية. ومن المتوقع أن توفر الوجهة نحو 3,500 وظيفة، وتستقبل نحو 2,400 زائر يوميًا بحلول عام 2028م، ما يسهم في تعزيز قطاعي الضيافة والسياحة في المملكة، ودعم خطط التنويع الاقتصادي توافقًا مع رؤية السعودية 2030.

وواصلت **شركة البحر الأحمر** تقدمها في مشاريعها، إذ أعلنت عن اتفاقيات لافتتاح 12 فندقًا ومنتجعًا خلال المرحلة الأولى من المشروع، واستقبل مطار البحر الأحمر الدولي أولى رحلاته الدولية والمحلية، وفي مطلع العام 2024م، أعلنت الشركة عن الافتتاح الرسمي لمنتجع "سانت ريجيس البحر الأحمر" في جزيرة "أمهات"، وتأسيس "أكاديمية البحر الأحمر الوطنية" لدعم قطاعي الضيافة والسياحة، كما أطلقت "شورى لينكس" ملعب ونادي الغولف الخاص بها على جزيرة "شورى" إضافةً إلى تطوير شبكة متكاملة لشحن السيارات الكهربائية، كما أعلنت الشركة عن افتتاح منتجع "شيبارة" الفاخر، رابع منتجعاتها في وجهة "البحر الأحمر"، ليبدأ باستقبال الزوار ابتداءً من شهر نوفمبر 2024م.

أما في مشروع **القدية**، فيجري حاليًا تنفيذ المخطط الحضري لـ "مدينة القدية"، التي ستستوعب 600 ألف شخص، وتم الإعلان عن "استاد الأمير محمد بن سلمان" الذي يُعد

أحد أبرز الملاعب في العالم بفضل مواصفاته التقنية المتقدمة وقدرته على استضافة أحداث رياضية وترفيهية وثقافية كبرى.

وقد أسهمت مجموعة **"روشن"** في زيادة نسبة تملّك المساكن في المملكة، إذ طرحت أكثر من 14 ألف وحدة سكنية للبيع منذ انطلاقها حتى شهر سبتمبر لعام 2024م، وسلّمت أكثر من 900 ألف متر مربع للمطورين الفرعيين لتطويرها ضمن مشاريع المجموعة، كما تعمل حاليًا على تطوير ستة مشاريع في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وقد أعلنت المجموعة مؤخرًا عن إنشاء "استاد روشن" في مدينة الرياض، بالإضافة إلى بناء "ملعب أرامكو" لكرة القدم في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية بالتعاون مع شركة "أرامكو".

وفي عام 2024م، استقبلت **الدرعية** أكثر من مليوني زيارة منذ افتتاح أول مشاريعها، وتم الانتهاء من أعمال البنية التحتية لنفق الدرعية الذي يحتوي على 8 مسارات، كما شهدت افتتاح فندق "باب سمحان" وأعلنت عن مشروع "الزلال". بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع عقود لبناء فنادق فاخرة ومرافق سياحية في وادي صفار بقيمة 8 مليار ريال، وتوقيع عقد لتطوير منطقة جديدة شمال الدرعية. وتجدر الإشارة أنه يهدف مشروع الدرعية بحلول عام 2030م إلى استقطاب 50 مليون زيارة محلية ودولية، وتوفير أكثر من 170 ألف وظيفة، والمساهمة الاقتصادية في زيادة حجم الناتج المحلي بأكثر من 70 مليار ريال.

وساهمت الإستراتيجية الاستثمارية التي يطبقها الصندوق، وإتباعه أفضل الممارسات في الحوكمة والإدارة، في حصوله على نتائج مرتفعة في **التصنيف الائتماني** من وكالتي "موديز" و"فيتش" للتصنيف الائتماني؛ ممّا يعكس الجدارة الائتمانية للصندوق وجودة محفظته الاستثمارية. وحصل الصندوق حاليًا من موديز تصنيف مُصدر عند (A1)، وتصنيف ائتماني حسب بطاقة التقييم الخاصة بـ"موديز" عند (Aa2)، مع نظرة مستقبلية إيجابية، كما حصل حاليًا من وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني على تصنيف مُصدر طويل الأجل عند (+A)، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ميزانية 2025
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

03

أبـرز المخاطـر علـى الماليـــة العامـــة

للعام 2025م والمدى المتوسط

وزارة الماليـة
Ministry of Finance

القسم الثالث:
أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2025م والمدى المتوسط

مع تسارع التطورات العالمية وما يرافقها من تحديات تؤثر على الوضع الاقتصادي والمالي على مستوى العالم؛ تظهر أهمية عملية رصد وتحليل المخاطر المالية والاقتصادية والإفصاح عنها؛ مما يُسهم في إدارتها بشكل استباقي والتخفيف من تداعياتها السلبية على المالية العامة. ويستعرض هذا القسم **أهم التحديات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية** المحيطة باقتصاد المملكة، والتي قد تؤثر على تحقيق مستهدفات ميزانية العام 2025م والمدى المتوسط:

التحديات الاقتصادية العالمية

بالرغم من علامات التعافي التي يشهدها الاقتصاد العالمي نسبيًا وتوقعات صندوق النقد الدولي - وفقًا لتقريره الأخير الصادر في أكتوبر - بأن يشهد النمو استقرارًا لعامي 2024م و2025م; إلا أن هناك عددًا من المخاطر والتحديات والتي قد تنعكس سلبًا على توقعات نمو الاقتصاد العالمي، من أبرزها المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بتصاعد التوترات السياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما قد يؤثر سلبًا على سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية، مما قد يفاقم الضغوط على الأسعار. كما يمكن أن تؤدي النزاعات التجارية بين الاقتصادات الكبرى إلى تزايد سياسات صناعية حمائية تُعيق الابتكار والتطوير وتنعكس على النمو الاقتصادي. جميع تلك العوامل قد تزيد من حالة عدم اليقين، مما قد يترتب عليه تباطؤ وتيرة التيسير للسياسات النقدية من قبل البنوك المركزية بالإضافة إلى تأثيرها على تقلبات أسعار الصرف وارتفاع تكاليف الاقتراض وتراجع تدفق الاستثمارات بين الدول مما قد يقود إلى تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي العالمي.

وفي ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تعرضت أسواق البترول لتذبذبات متتابعة خلال عام 2024م، حيث انخفض متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت خلال شهر

سبتمبر ليصل إلى أدنى مستوياته منذ بداية العام عند حوالي 73 دولارًا للبرميل[7]. ويعزى تراجع متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت خلال العام 2024م مقارنة بالعام السابق إلى استمرار معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة بسبب استمرار جهود البنوك المركزية لمكافحة التضخم مما أثر على توقعات النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي نمو الطلب العالمي على البترول. وتجدر الإشارة إلى استمرار المملكة في جهودها لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق البترول ومواجهة أي مخاطر محتملة بشكل استباقي.

وللتخفيف من الآثار السلبية لتقلبات أسواق البترول، اتخذت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية سياسات مالية مستدامة تهدف إلى تنمية الإيرادات غير النفطية مدعومة بنمو الأنشطة غير النفطية. وساهمت السياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية، والإصلاحات الواسعة التي شملت المالية العامة والبيئة التنظيمية للأعمال، إلى جانب قوة الطلب المحلي، في تعزيز النمو غير النفطي.

يذكر أن تبعات الاقتصاد العالمي على الاقتصاد المحلي يمكن أن تكون متعددة الجوانب سواء كان من خلال الصادرات والواردات وكذلك التجارة الخارجية والاستثمارات أو أسواق المال. حيث أن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي قد يؤثر سلبًا على طلب السلع والخدمات التي تصدرها الدول وهو ما ينعكس على انخفاض أسعار العقود الآجلة لخام برنت وبالتالي على الاقتصاد المحلي.

العوامل المؤثرة على الاقتصاد المحلي

على الرغم من تراجع الضغوط التضخمية والاتجاه نحو تحقيق المستويات المستهدفة للتضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، إلا أنه لا تزال حالة عدم اليقين تسيطر على آفاق التعافي الاقتصادي العالمي، ويعود ذلك إلى تأثير التوترات الجيوسياسية والمخاوف من تصاعد الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب المخاوف من عدم مواصلة البنوك المركزية في خفض معدلات أسعار الفائدة التي لا تزال مرتفعة، مما يفاقم

[7] المصدر: رويتـــرز

الضغوط على الأسواق المالية ويزيد من مخاطر الائتمان، إذ أن هذا الوضع يعزز العبء على القطاع الاستثماري، والذي بدوره قد يؤثر سلبًا على القطاعات الإنتاجية وسوق العمل وبالتالي على النشاط الاقتصادي العالمي. مع ذلك يُظهر الاقتصاد المحلي قدرة على التكيف مع هذه الصدمات العالمية، حيث تسعى المملكة إلى تخفيف تداعيات أي مخاطر عالمية عبر اتخاذ تدابير استباقية والتي اشتملت على تحديد سقف لأسعار البنزين، وتعزيز المخزون الإستراتيجي للأمن الغذائي، ودعم برامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى التحسن المستمر في النشاط الاقتصادي للمملكة واستمرار النمو في القطاعات الحيوية والواعدة مثل قطاع السياحة مما يسهم في نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص. ونتيجة لهذه الجهود، تمكنت المملكة من الحفاظ على معدلات تضخم مقبولة نسبيًا مقارنة بالتضخم في دول مجموعة العشرين والتضخم العالمي.

المخاطر على المالية العامة وسياسات التعامل معها

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الاقتصادات العالمية، تسعى السياسة المالية في المملكة خلال العام 2025م والمدى المتوسط إلى المحافظة على قوة مركزها المالي وتحقيق الاستدامة المالية عبر المحافظة على مستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية؛ وكذلك المحافظة على الدين العام ضمن معدلات مستدامة، مما يعكس قدرة المملكة على إدارة الدين بشكل فعال ومستدام، هذا الاستقرار في مستويات الدين يعزز الثقة في الاقتصاد السعودي ويتيح للحكومة مرونة أكبر في مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية. بالإضافة إلى السياسات المالية والاقتصادية التي تتخذها الحكومة لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة، إذ تم تطبيق العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية خلال السنوات الماضية لتمكين التحول الاقتصادي وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية، لضمان وجود مصدر مستقر ومستدام على المدى المتوسط والطويل بعيدًا عن التذبذب في أسواق البترول، مما يدفع نحو تنفيذ خطط التحول الاقتصادي، وتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن مستهدف السياسة المالية بالتوسع في الإنفاق على الإستراتيجيات والمشاريع بما يدعم التغير الهيكلي في الاقتصاد أخذًا بالاعتبار مستهدفات التخطيط المالي طويل المدى وإمكانية استغلاله في تسريع تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ كل هذا من شأنه الإسهام في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو المستدام، وخلق بيئة استثمارية جاذبة. ومن جانب آخر، فإن جهود الحكومة مستمرة في رفع كفاءة الإنفاق وترتيب أولوياته الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام مع تعظيم العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن المالية العامة تتسم بالمرونة والقدرة على مواجهة الضغوطات في حال دعت الحاجة على المدى المتوسط والطويل.

وبناء على السياسة المالية التوسعية؛ فمن المتوقع زيادة حجم محفظة الدين العام نتيجةً لارتفاع حجم الاحتياجات التمويلية من خلال عمليات الاقتراض الإضافية لتمويل العجز في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في العام 2025م والمدى المتوسط. إلا أن هذا الارتفاع في الدين مخطط له بما يضمن استدامته من خلال توجيهه للإنفاق على المشاريع التنموية إلى جانب مساهمته في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز نمو القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن يؤثر بدء خفض البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى لأسعار الفائدة وتيسير السياسة النقدية إيجابًا على تكاليف التمويل. إلا أن مخاطر بقاء أسعار الفائدة مرتفعة كما سبقت الإشارة في مخاطر الاقتصاد العالمي قد تؤثر سلبًا على استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض على الدين الحكومي مما يؤثر على ارتفاع تكاليف خدمة الدين على المدى المتوسط والطويل بأعلى من المتوقع، كما تجدر الإشارة إلى أن التصنيف الائتماني المرتفع للمملكة يمكّنها من الحصول على التمويل عبر الاقتراض من الأسواق الدولية والمحلية بتكلفة مناسبة، وهو ما يمنحها مساحة مالية كافية يمكن اللجوء إليها إذا ما دعت الحاجة. علاوةً على ذلك، فإن محافظة المملكة على مستويات مستدامة من الدين العام يزيد من ثقة المستثمرين، ويدعم النمو الاقتصادي المحلي.

وفـي ضـوء التطـورات العالميـة والمحليـة، وللتعامـل مـع مختلـف التحديـات الاقتصاديـة وحالـة عـدم اليقيـن بشـأن المخاطـر الجيوسياسـية القائمـة وتقلبـات أسـواق البتـرول؛ أُعـدت ثلاثـة سـيناريوهات للإيـرادات فـي ميزانيـة العـام 2025م شـملت السـيناريو الأساسـي - وهـو المعتمـد فـي الميزانيـة - بالإضافـة إلـى سـيناريوهات تأخـذ بالاعتبـار تحقيـق مسـتويات أعلـى وأقـل للإيـرادات، إذ تسـهم هـذه السـيناريوهات فـي تعزيـز المرونـة لـدى الماليـة العامـة للتعامـل مـع أي منهـا فـي حـال تحققهـا، ممـا يضمـن تحقيـق الاسـتقرار والاسـتدامة الماليـة.

سـيناريوهات الإيـرادات لميزانية عام 2025م

(مليار ريال)

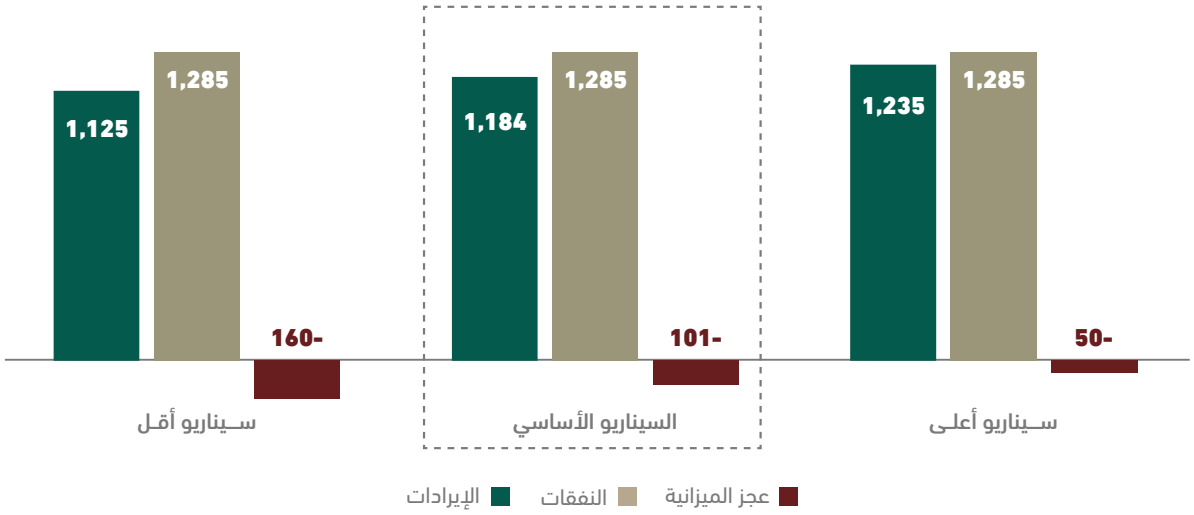

المصدر: وزارة المالية